

الأحكام والشروط

مجموعة الخدمات المصرفية
والاستثمارية للشركات

- الأحكام العامة
- أحكام وشروط أنواع حسابات الودائع
- قائمة المصطلحات

الجزء (١): الأحكام العامة

٤	١- المقدمة
٤	٢- إستقبال العملاء والمعلومات المطلوبة
٥	٣- الإشعارات
٧	٤- التغييرات على هذه الأحكام والشروط
٧	٥- التدابير الأمنية
٧	٦- السجلات والإثباتات
٨	٧- الإفصاح عن المعلومات
٨	٨- الامتثال الضريبي
٨	٩- الإمتثال للعقوبات
٩	١٠- الرسوم
١٠	١١- حقوق البنك
١١	١٢- حسابات العملات الأجنبية
١١	١٣- معاملات العملات الأجنبية
١١	١٤- التفويض بصلاحيات إدارة الحساب أو التعامل مع البنك بالنيابة عنك
١٢	١٥- كشف الحساب
١٣	١٦- تعليق وتجميد وإيقاف الحساب
١٣	١٧- الحسابات الخاملة
١٣	١٨- إغلاق الحساب والإنهاء
١٤	١٩- الدفعات الإحتيالية أو الخاطئة في حسابك
١٤	٢٠- الإفادات والضمانات والتعهدات
١٥	٢١- الإلتزامات والتعويض
١٧	٢٢- عروض الأطراف الثالثة
١٧	٢٣- التحويل
١٧	٢٤- القوة القاهرة
١٨	٢٥- تأكيدات أخرى
١٨	٢٦- الإستمرار في السريان
١٨	٢٧- الملكية الفكرية
١٨	٢٨- حقوق الأطراف الثالثة
١٨	٢٩- الإستقلالية
١٨	٣٠- عدم التنازل
١٩	٣١- القانون المعمول به والإختصاص القضائي

الجزء (٢): الأحكام والشروط المحددة للمنتج

الحسابات

٢٠	١- الحسابات الجارية
٢٠	٢- الودائع الثابتة لأجل
٢١	٣- حسابات الودائع تحت الطلب
٢١	٤- استلام الاموال في الحساب
٢٢	٥- معاملات السحب من الحساب
٢٢	٦- التحويلات المالية
٢٣	٧- التعليمات المستديمة وتعليمات التحويل ما بين الحسابات



٢٤

٢٤

قائمة المصطلحات

- ١ التفسير
- ٢ التعريفات

الجزء (١): الأحكام العامة

- ١- مقدمة**
- ١-١ تحكم هذه الأحكام والشروط العلاقة المصرفية القائمة بين شركتك والبنك وتعاملات شركتك مع البنك وتستمر في السريان طوال مدة علاقتك المصرفية بالبنك.
- ٢-١ ما لم ينص على خلاف ذلك، تنطبق أحكام الجزء (١) هذا والمصطلحات المنطبقة الواردة في مسرد المصطلحات على كل عرض من عروض البنك.
- ٣-١ تتعلق بقية أجزاء هذه الأحكام والشروط فقط بعرض البنك الذي تتعلق به تلك الأجزاء وتتعلق فقط بك حيثما نكون قد وافقنا على تقديم ذلك العرض من عروض البنك إليك.
- ٤-١ بالإضافة إلى هذه الأحكام والشروط، يجوز أن يخضع أي عرض من عروض البنك إلى أحكام وشروط تكميلية تتعلق بذلك العرض (على سبيل المثال أي خصائص محددة). ويجوز إصدار تلك الأحكام والشروط التكميلية بواسطة البنك أو بواسطة أي طرف ثالث. ويتم الإفصاح عن و/أو إتاحة تلك الأحكام والشروط الإضافية على أو من خلال الموقع الإلكتروني أو القنوات الإلكترونية الأخرى التي يحددها البنك من وقت إلى آخر. وتعتبر الإشارات إلى "الأحكام والشروط" الواردة في هذا المستند، حيثما ينطبق، متضمنة أي خصائص محددة وأي أحكام وشروط تكميلية.
- ٥-١ في حالة وجود أي تضارب أو تعارض بين الجزء (١) هذا والأحكام الخاصة بأي عرض محدد من عروض البنك (على سبيل المثال أي أحكام في الأجزاء الأخرى المتعلقة بذلك العرض أو أي خصائص محددة أو أحكام وشروط تكميلية منطبقة على ذلك العرض) يعتد بتلك الأخيرة. وفي حالة وجود أي تعارض أو تضارب بين النص باللغة العربية والنص باللغة الإنجليزية، يعتد بالنص العربي.
- ٦-١ بيد أنه في حالة النظر في أي نزاع بينك وبين البنك أمام أي محكمة أو أي هيئة لتسوية النزاعات تكون لغة الإجراءات فيها ليست اللغة العربية، يعتد عندئذ بالنسخة الإنجليزية من هذه الأحكام والشروط.
- ٧-١ باتخاذ أي خطوات محددة من قبل البنك من وقت إلى آخر ترقى إلى مستوى القبول (بما في ذلك تعبئة أي نموذج أو استخدام أي عرض من عروض البنك و/أو القيام بأي أنشطة في الحساب)، فإنك تؤكد أنك قد اطلمت على هذه الأحكام والشروط وفهمتها وقبلتها ووافقت على الالتزام بها.
- ٨-١ توافق بموجبه على أن أي قبول إلكتروني أو قبول بأي طريقة أخرى لهذه الأحكام والشروط المحددة من قبل البنك من وقت إلى آخر يشكل قبولاً وموافقة من قبلك على الالتزام بهذه الأحكام والشروط وأي خصائص محددة منطبقة كما لو كنت قد قبلت ووافقت على الالتزام بها خطياً.
- ٩-١ تشكل هذه الأحكام والشروط وأي مستندات تعاقدية أخرى قد يصدرها البنك إليك من وقت إلى آخر مجمل الاتفاق بينك وبين البنك وتفق وتلغى كافة الاتفاقيات والوعود والتأكيدات والإفادات والضمانات والتفاهات السابقة بينك وبين البنك خطياً كانت أم شفاهية فيما يتعلق بموضوعها.
- ١٠-١ توافق بموجبه على أنه لن يكون لك أي تدبير قانوني بخصوص أي إفادة أو تأكيد أو بيان أو ضمان (سواء مدلى به بحسن نية أو بطريقة تنطوي على الإهمال) غير وارد بهذه الأحكام والشروط أو في أي مستندات تعاقدية أخرى قد يصدرها البنك إليك من وقت إلى آخر. كما توافق بموجبه على عدم تقديم أي مطالبة بخصوص أي إفادات خاطئة تم تقديمها بحسن نية أو بطريقة تنطوي على إهمال استناداً إلى أي إفادة في هذه الأحكام والشروط أو أي مستندات أخرى مقدمة من قبل البنك.

٢- استقبال العملاء والمعلومات المطلوبة

- ١-٢ لفتح أي حساب والتعامل مع البنك، يجب عليك إثبات هويتك وعنوانك ووضعك المالي من خلال تقديم تلك المعلومات التي قد يحددها البنك وبصيغة ومحتوى مقبولين للبنك. وقد تتضمن تلك المعلومات:
- عنوانك؛
 - صور من مستندات التأسيس وتراخيص وتصاريح الأعمال (بما في ذلك تفويضات الشركة والمعلومات والمستندات الأخرى التي قد تكون مطلوبة من قبل البنك)؛
 - أسماء وتوقيعات ومناصب الأشخاص الذين سوف يكون لديهم صلاحية تشغيل الحساب والتعامل بالنيابة عنك (بالإضافة إلى أي مستندات تعريفية أو أي مستندات أخرى خاصة بهؤلاء الأشخاص حسبما يكون مطلوباً من قبل البنك)؛
 - مُعرّف الكيان القانوني (إن وجد).
 - وصف للغرض الذي سوف يتم استخدام الحساب لأجله؛
 - معلومات و/أو مستندات للتحقق من هويات ملاكك المنتفعين بما في ذلك أرقام التعريف الضريبية وتاريخ/مكان ميلاد ومكان إقامة و/أو جنسية ومصدر أموال وثروة كل منهم؛



- أي معلومات وشهادات ضريبية أو معلومات ومستندات أخرى تتعلق بأي التزامات ضريبية مطلوبة من قبل البنك؛ و
- كافة المعلومات الأخرى حسبما يكون مطلوباً من قبل البنك لأغراض إجراءات نظام "تعرف على عميلك" ومكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات المتبعة في البنك.
- ٢-٢ يجب عليك إبلاغ البنك بفتح حسابك والاحتفاظ به بالنيابة عن أي مستفيدين من الأطراف الثالثة سواء بصفة مؤتمن أو بأي صفة أخرى. كما يجب عليك موافاة البنك بأي معلومات ومستندات مطلوبة من قبل البنك لتمكينه من التحقق من هويات المستفيدين النهائيين من ذلك الحساب. وإنك تقر أن أي من مثل هذه الترتيبات الخاصة بالمستفيدين من الأطراف الثالثة متخذة بينك وبين المستفيدين من الأطراف الثالثة، على سبيل المثال، يجب عليك تعويض وحماية البنك وشركاته التابعة عن ومن أي التزامات ناشئة نتيجة لاحتفاظك بالحساب بالنيابة عن هؤلاء المستفيدين من الأطراف الثالثة. ولأغراض تشغيل الحساب، لا يكون البنك ملزماً بالتأكد من أو متحملاً لأي مسؤولية أو التزام للتأكد من أن ذلك الحساب يتم تشغيله طبقاً لأحكام أي من تلك الترتيبات القائمة بينك وبين ذلك الطرف الثالث.
- ٣-٢ توافق بموجبه (بالرغم من أي أحكام أخرى واردة في هذه الأحكام والشروط) على أنه في حالة عدم موافاتك للبنك بالمعلومات والمستندات المطلوبة من قبل البنك أو في حالة تقديمك لمعلومات/ مستندات غير دقيقة أو غير كاملة أو مضللة، يجوز للبنك:
 - احتجاز جزء من الرصيد المتاح (بما في ذلك الفوائد أو الأرباح أو العمولات أو الرسوم) حسبما يكون مطلوباً من قبل أي سلطة حكومية أو بموجب أي التزامات ضريبية منطبقة؛
 - إيقاف أو تعليق أو تجميد أو إيقاف التعامل على حسابك طبقاً لأحكام البند (١٦)؛
 - إقفال حسابك طبقاً لأحكام البند (١٨)؛ و/أو
 - تحويل حسابك و/أو التسهيلات المصرفية الممنوحة لك إلى أي شركة مرتبطة بالبنك.
- ٤-٢ يجب عليك إبلاغ البنك فوراً بأي تغييرات (بما في ذلك انتهاء الصلاحية) قد تطرأ على عنوانك أو مكان إقامتك (بما في ذلك مكان الإقامة الذي تدفع فيه الضرائب) ومستندات التأسيس وأي معلومات وأي مستندات أخرى تكون قد قدمتها إلى البنك وموافاة البنك بأي من تلك المعلومات المحدثة. ويتم استلام تلك المراسلات من قبل البنك وفقاً لأحكام البند (٣).

٣- الإشعارات

- ١-٣ مراسلاتك مع البنك
 - يجوز للبنك، من وقت إلى آخر، أن يطلب منك إرسال مراسلات بصيغة أو طريقة معينة (بما في ذلك خطياً أو البريد الإلكتروني أو نظام سويفت أو التعليمات الإلكترونية) لأي سبب يراه البنك مناسباً. وتعتبر المراسلات موجهة أو مرسله حسب الأصول من قبلك فقط بمجرد استلام البنك لها.
 - إنك تفهم أنه يحق للبنك الاعتماد على، ويجوز له تمرير، أي مراسلات يعتقد البنك بحسن نية أنها صادرة بواسطتك أو بالنيابة عنك ولا يكون البنك ملزماً بالسعي للحصول على تأكيد لمصادقية وصحة تلك المراسلات.
 - يتصرف البنك بناءً على أي مراسلات يكون من المطلوب منك إرسالها خطياً فقط عندما تكون موقعة حسب الأصول من قبلك أو بواسطة المفوض بالتوقيع من قبلك طبقاً لنماذج التوقيعات المقيدة في السجلات.
- ٢-٣ المراسلات الإلكترونية
 - يجوز للبنك رفض التصرف بناءً على أي مراسلات مستلمة منك عبر البريد الإلكتروني أو نظام سويفت أو التعليمات الإلكترونية حتى استلام البنك لتعليمات خطية أصلية موقعة حسب الأصول منك (أو بواسطة المفوض بالتوقيع منك) طبقاً لنماذج التوقيعات المقيدة في السجلات. ويجوز أن يطلب البنك منك أيضاً تقديم النسخ الأصلية من كافة الطلبات والمستندات الأخرى، التي تكون حسب تقدير البنك المطلق، مطلوبة أو ضرورية لتنفيذ المعاملات التي يتعين تنفيذها بموجب تلك المراسلات. وإن كان هذا مطلوباً:
 - (أ) يجب تسليم تلك المستندات إلى البنك فوراً بعد تنفيذ تلك المعاملات بالصيغة التي قد يطلبها البنك، و
 - (ب) لا يكون من شأن الإخفاق في تسليم تلك المستندات الأصلية التأثير على مسؤوليتك فيما يتعلق بتلك المراسلات أو المعاملات، ولكن هذا الإخفاق قد يؤهل البنك لإلغاء أو إبطال أو عدم تنفيذ المعاملات أو عدم الإقرار باستلامها أو التصرف بموجبها.
 - إذا حاول البنك الاتصال بك على عنوانك لأغراض التحقق ولكنه لم يستطع التأكد و/أو التحقق من صحة ومصادقية مراسلاتك، يجوز للبنك اختيار عدم تمرير تلك المراسلات.
- ٢-٣ تأخير أو رفض تمرير المراسلات
 - يجوز للبنك تأخير أو رفض تمرير أي مراسلات:
 - (أ) إذا اعتقد البنك أنها غير دقيقة أو غير صحيحة؛

- (ب) إذا كان من الممكن أن يصبح البنك مخالفاً لأي قوانين مطبقة أو لأي من سياساته الداخلية أو أي من مهامه أو مسؤوليته في حالة تمرير تلك المراسلات؛
- (ج) إذا كان من شأن تنفيذ أي معاملة على أساس مراسلاتك مخالفة أي قيود مفروضة بواسطة البنك أو على البنك من وقت إلى آخر (على سبيل المثال أي حد أقصى أو حد أدنى يومي مطبق من قبل البنك)؛
- (د) إذا ساور البنك أي شك في أن المراسلات تنطوي على مخالفات أمنية أو أنشطة احتيالية؛ و/أو
- (هـ) لأي سبب وجيه آخر.

المراسلات الموجهة إليك من البنك

٤-٣

- يجوز للبنك إرسال أي مراسلات بخصوص هذه الأحكام والشروط و/أو أي من عروض البنك إلى عنوانك بأي وسيلة اتصال يعتبرها مناسبة بما في ذلك التسليم باليد أو عبر البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية القصيرة أو نظام التحويل السريع (سويفت) أو إعلان الإشعارات على الموقع الإلكتروني. وتتحمل أنت كافة المخاطر الخاصة بأي التزام فيما يتعلق بتسليم المراسلات.
- ما لم يوافق البنك على خلاف ذلك خطياً، تعتبر أبنى مراسلات مسلمة إليك حسب الأصول:
 - (أ) في حالة إرسالها بالبريد إلى عنوانك، بتاريخ يوم العمل الرابع بعد تاريخ الإرسال؛
 - (ب) في حالة إرسالها بواسطة شركة تسليم البريد السريع إلى عنوانك، بتاريخ اليوم الذي تأكد فيه شركة تسليم البريد السريع التسليم
 - (ج) في حالة إرسالها عن طريق التسليم باليد إلى عنوانك، بتاريخ اليوم الذي تم فيه ترك المراسلات في عنوانك (إن كان مصادفاً ليوم عمل) أو بتاريخ يوم العمل التالي (إذا كان قد تم تركها عنوانك في يوم غير مصادف ليوم عمل)؛
 - (د) في حالة عرضها على الموقع الإلكتروني، بتاريخ اليوم الذي يظهر فيه هذا العرض على الإنترنت؛ و/أو
 - (هـ) في حالة إرسالها عبر البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية القصيرة أو الهاتف أو نظام التحويل السريع (سويفت) إلى عنوانك، بتاريخ يوم الإرسال.
- في حالة تسليم مراسلات بواسطة البنك أو بالنيابة عن البنك إليك تتطلب منك التوقيع و/أو تأكيد / قبول التسليم بأي طريقة أخرى، فإنك تتعهد باتباع وتنفيذ تعليمات القبول التي يوافقك بها الشخص الذي قام بتسليم المراسلات (على سبيل المثال، توقيع نموذج قبول وتقديم إثبات لهويتك). وتوافق على أن أي تأكيد رقمي مقدم من قبلك سوف:
 - (أ) يكون صالح وساري المفعول كما لو كان مقدماً من قبلك خطياً؛ و
 - (ب) يشكل قبولاً لأغراض هذه الأحكام والشروط. وبالإضافة إلى ذلك، فإنك توافق بموجبه على تمرير هذا التأكيد الرقمي إلى البنك من قبل الشخص الذي قام بتسليم المراسلات.

المراسلات المفقودة أو التي لم يتم استلامها

٥-٣

- إذا ساور الشك في أن أي مراسلات قد سرقت أو فقدت أو إذا ساور الشك أن شخص غير مفوض قد حاول الوصول إلى تلك المراسلات أو استخدامها، يجب عليك إبلاغ البنك فوراً.
- يجب عليك حماية وتعويض البنك وشركاته التابعة عن ومن أي التزامات يتم تكبدها قبل إبلاغك عن أي فقدان أو سرقة أو استخدام غير مصرح به للمراسلات من البنك.
- يجوز للبنك إعادة إصدار أي مراسلات فقدت أو لم يتم تسليمها إليك شريطة أن تدفع للبنك عند الطلب تكلفة إعادة ذلك الإصدار.
- إذا تم العثور على تلك المراسلات لاحقاً، يجب عليك إعادة المراسلات التي كان يعتقد أنها قد فقدت إلى البنك لإلغائها.
- يجوز للبنك، من وقت إلى آخر، إرسال مراسلات إليك تتعلق بتسويق وترويج أي عرض من عروض البنك (سواء عروض حالية أو جديدة). وتوافق بموجبه على أن يقوم البنك بإرسال تلك المراسلات إليك.

الاتصالات عبر الهاتف والهاتف المتحرك والإنترنت

٦-٣

- بالرغم من أن البنك سيتخذ كافة الخطوات العملية المعقولة للتأكد من حماية معاملاتك وحماية كافة المراسلات بينك وبين البنك وتقديمها بطريقة خاصة وسرية، فإنك توافق على أن إرسال تلك المراسلات عبر الهاتف أو الهاتف المتحرك أو الإنترنت (سواء عبر البريد الإلكتروني أو أي قناة إلكترونية أخرى)، لا يشكل طريقة تواصل أو اتصال آمنة وسرية ويعتمد عليها بالكامل. في حالة اختيارك التواصل و/أو ستلام الاتصالات من خلال تلك الوسائل، يكون ذلك على مسؤوليتك الخاصة.

٤- التعديلات على هذه الأحكام والشروط

- ١-٤ إلى الحد المسموح به طبقاً للقوانين المعمول بها، يجوز للبنك تغيير أو استبدال أو تكملة أو حذف أي من هذه الأحكام والشروط (بما ذلك تغيير أي أسعار فائدة (على سبيل المثال أي معدل سائد) أو رسوم أو أي خصائص لأي عرض من عروض البنك) في أي وقت. وفي حالة إدخال أي تغييرات على هذه الأحكام والشروط، يقوم البنك بإبلاغك بتلك التغييرات بأي وسيلة من وسائل المراسلات التي يعتبرها مناسبة وبما يتوافق مع الأنظمة المعمول بها.
- ٢-٤ يعتبر استخدام أو الاحتفاظ بأي عرض من عروض البنك بعد تاريخ سريان تلك التغييرات بمثابة قبول من جانبك لتلك التغييرات دون أي تحفظات.
- ٣-٤ إذا كان لديك أي اعتراض على أي من التغييرات الطارئة على هذه الأحكام والشروط، يحق للبنك إنهاء علاقته المصرفية معك.
- ٤-٤ لتفادي اللبس، لا يفسر أي تغيير للهوية التجارية للبنك أو تغيير البنك لاسم أي من عروض البنك على أنه تغيير بهذه الأحكام والشروط. ويكون للبنك الحق في تغيير هويته التجارية أو اسم أي عرض من عروضه في أي وقت دون أي التزام بتوجيه أي إشعار إليك.

٥- التدابير الأمنية

- ١-٥ باستثناء ما هو منصوص على خلافه في هذه الأحكام والشروط، تكون كافة المعلومات السرية، سرية بينك وبين البنك. وفي حالة إفشاءك لأي معلومات سرية إلى أي طرف ثالث، فإنك تقوم بذلك على مسؤوليتك الخاصة.
- ٢-٥ يجب عليك التأكد من عدم حصول أي طرف غير مصرح له بالوصول إلى متعلقاتك المصرفية أو المعلومات السرية. ويجب عليك اتخاذ كافة الاحتياطات لمنع أي استخدام أو دخول أو وصول غير مصرح به إلى تلك المعلومات أو المتعلقات والالتزام بأي متطلبات حماية يقرها البنك من وقت إلى آخر (بما في ذلك أي متطلبات حماية إضافية بخصوص أي عروض محددة من عروض البنك).
- ٣-٥ إذا أصبحت على علم أو إذا ساورك شك في فقدان أو سرقة أو الإفصاح عن أي من متعلقاتك المصرفية أو المعلومات السرية إلى أي طرف ثالث أو إذا أصبحت على علم بأي استخدام أو وصول غير مصرح به إلى عروض البنك التي تستخدمها، يجب عليك إبلاغ البنك فوراً بذلك واتباع التعليمات الصادرة إليك من قبل البنك.
- ٤-٥ ما لم وحتى تقوم بإبلاغ البنك بفقدان أو سرقة أو الإفصاح عن متعلقاتك المصرفية أو معلوماتك السرية أو عن أي استخدام أو دخول غير مصرح به طبقاً لأحكام البنود (٣-٥)، لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي استخدام أو وصول غير مصرح به لعروض البنك التي تستخدمها. ويجب عليك تعويض وحماية البنك وشركاته التابعة عن ومن أي التزامات قد تنشأ عن ذلك الاستخدام أو الوصول غير المصرح به.

٦- السجلات والإثباتات

- ١-٦ أنت توافق على تسجيل الاتصالات (بما في ذلك الرسائل عبر البريد الإلكتروني والمحادثات الهاتفية) بينك (بما في ذلك أي من شركاتك التابعة) والبنك (بما في ذلك أي من شركاته التابعة أو أي جهة أخرى). كما توافق على احتفاظ البنك بكافة المراسلات المرسله إلى البنك من قبلك وبالنيابة عنك بأي وسيلة من الوسائل. وإذا كان ذلك مناسباً، فإنك توافق على الحصول على أي موافقات مطلوبة (وتقديم أي إشعار ضروري بهذه التسجيلات والاحتفاظ بها) من شركاتك التابعة. توافق أيضاً على أنه، بالتقدير المسموح به بموجب الأنظمة المعمول بها، يمكن تقديم كافة تلك التسجيلات وجميع المراسلات الأخرى (بما في ذلك الصور والنسخ الورقية والإصدارات الإلكترونية بواسطة البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية القصيرة أو أي وسائل إرسال إلكترونية أخرى وأي بيانات) وأي من السجلات كدليل إثبات في أي نزاع بما في ذلك أمام أي محكمة قانون أو أي هيئة تحكيم أخرى أو أي إجراءات قانونية أخرى بينك وبين البنك أو شركاته التابعة.
- ٢-٦ يجوز للبنك، طوال المدة من استخدامك لأي من عروض البنك وأي وقت بعد ذلك الاحتفاظ بالسجلات إلكترونياً أو بواسطة تلك الوسيلة الأخرى من وسائل التخزين التي يختارها البنك. كما توافق على أن الصور والنسخ الورقية من كافة تلك المستندات تشكل سندات قانونية منفذة بشكل صحيح وتشكل دليلاً حاسماً على صحة محتوياتها.
- ٣-٦ تشكل السجلات دليلاً حاسماً وملزماً على أي معاملات أو التزامات أو مراسلات أو تعليمات بينك وبين البنك (بما في ذلك عندما يكون قد تم تقديم أي خدمة بواسطة البنك بالتنسيق مع أي طرف ثالث)، بصرف النظر عما إذا كانت تلك التعليمات قد صدرت شفهاً أو خطياً أو إلكترونياً، وبناءً عليه، فإن أي شهادة أو أي بيان آخر صادر عن البنك، يشكل دليلاً نهائياً وحاسماً على ذلك وخاضع إلى الحقوق الممنوحة لك بموجب هذه الأحكام والشروط أو سياسة الخصوصية الخاصة بالبنك للاختصاص بشأن دقة أي من مثل هذه المعلومات.
- ٤-٦ إنك تتخلى بموجبه عن أي حق لك بالتقدم بأي طلب لتدقيق أو نسخ تلك السجلات، لأي سبب بخلاف ما هو منصوص عليه في سياسة الخصوصية الخاصة بالبنك أو بغرض الالتزام بأمر صادر عن المحكمة أو أي سلطة أخرى معنية يخضع البنك لاختصاصها القضائي.
- ٥-٦ يبذل البنك العناية المعقولة للاحتفاظ بالسجلات. و مع ذلك، توافق على أنه يتم الاحتفاظ بالسجلات فقط لمصلحة البنك وشركاته التابعة (بخلاف ما هو مذكور في سياسة الخصوصية الخاصة بالبنك) وأنه ليس لديك أي حقوق أو ملكية أو خلافه فيما يتعلق بتلك السجلات.
- ٦-٦ يجوز للبنك الاحتفاظ بالسجلات الخاصة بك لمدة لا تقل عن عشر (١٠) سنوات، أو أي فترة بموجب الأنظمة أو اللوائح التنظيمية المعمول بها، من تاريخ إغلاق الحساب أو إنهاء هذه الأحكام والشروط.

٧- الإفصاح عن المعلومات

- ١-٧ سيحتاج البنك استخدام البيانات الخاصة بك ومعلومات عن حسابك و/أو استخدامك لأي من منتجات بنك أبوظبي التجاري (التي تشمل حيثما ينطبق، معلومات تتعلق بملاكك المنتفعين) لأسباب متعددة. ويشمل هذا مشاركة بياناتك مع أطراف ثالثة موثوقة لدينا. يمكنك معرفة كافة المعلومات التي نحفظ بها وكيفية استخدامها لها من خلال الاطلاع على سياسة الخصوصية الخاصة بالبنك.
- ٢-٧ يجوز للبنك في أي وقت الاستفسار عنك وطلب أي معلومات تتعلق بك يعتبرها البنك مناسبة من أي مؤسسة مالية أو مكتب ائتماني أو وكالة مرجعية (بما في ذلك الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) أو شركة بيان للمعلومات الائتمانية) أو أي مصدر آخر يرى البنك ضرورة اللجوء إليه لتقييم قدرتك على الوفاء بالتزاماتك. كما أنك تفوض البنك (وشركاته التابعة التي تتصرف بالنيابة عنه) بتقديم تلك الاستفسارات والحصول على تلك المعلومات (وتسجيل/ وتحديث التسجيل بشكل دوري) معلوماتك الائتمانية لدى أي شركة ائتمان مرخصة.

٨- الامتثال الضريبي

- ١-٨ يجوز أن يكون البنك و/أو الشركات التابعة له مطالبين، كجزء من وفائهم بأي التزامات ضريبية، باقتطاع أو احتجاز الضرائب على الدفعات لصالح أو لحساب أي التزام ضريبي، بما في ذلك الضرائب على مصادر الدخل في الولايات المتحدة وكذلك على إجمالي عوائد بيع الأوراق المالية التي تشكل مصدراً للدخل في الولايات المتحدة.
- ٢-٨ أنك توافق بموجبه على إبلاغ البنك فوراً بأي تغيير في أي معدل أو أساس أو تصنيف يتعلق بأي التزام ضريبي بما في ذلك إذا أصبحت في أي وقت لاحق خاضعاً إلى أي تغييرات موقفك أو تصنيفك بموجب قانون الامتثال الضريبي الأمريكي.
- ٣-٨ أنك توافق بموجبه على موافاة البنك بأي مستندات ونماذج ومعلومات أخرى تتعلق بموقفك بموجب قانون الامتثال الضريبي الأمريكي أو أي معلومات أخرى مطلوبة بموجب أي قوانين مطبقة قد يطلبها البنك من وقت إلى آخر.
- ٤-٨ لتفادي اللبس، يحق للبنك تسديد دفعات إليك بعد اقتطاع أي ضرائب من المنبع أو اقتطاع أي ضرائب مطلوبة بموجب أي التزام ضريبي.
- ٥-٨ لن يدفع لك البنك أو الشركات التابعة له ولن يحتفظوا بأي مبلغ إضافي لصالحك وذلك لتعويض تلك المبالغ المقتطعة من المنبع أو المبالغ المقتطعة الأخرى بموجب التزامات الامتثال الضريبي المطبقة
- ٦-٨ وتجاوزاً للشك، فإنك توافق على أنك لم تلتق أي استشارة ضريبية أو قانونية من البنك أو من أي شركة تابعة له، وأنت وحدك المسؤول عن السعي شخصياً للحصول على الاستشارات الضريبية أو القانونية بشأن أي من عروض البنك وفهم الآثار الضريبية المترتبة على استخدام أي من عروض البنك.

٩- الامتثال للعقوبات

- ١-٩ أنت تفيد وتضمن وتتعهد بما يلي:
- ١-٩-١ أن الأموال والأصول المودعة في أي من حساباتك لدى البنك غير ناتجة ولن تكون في أي وقت من الأوقات ناتجة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، عن أو فيما يتعلق بما يلي:
- ١-٩-١-١ أي أنشطة غير قانونية أو غير مشروعة (بما في ذلك غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب)، أو
- ١-٩-١-٢ أي أعمال أو معاملات مع شخص محظور؛
- ١-٩-٢ أنه لم يتم حظر أي من أصولك أو أصول أي من شركاتك التابعة أو تصنيفها على أساس أي عقوبات أو تكون خاضعة لها بأي طريقة أخرى؛
- ١-٩-٣ لا أنت ولا أي من شركاتك التابعة:
- ١-٩-٣-١ كائن أو مقيم أو سوف تقيم في بلد ممنوع التعامل معه؛
- ١-٩-٣-٢ شخص محظور أو يضطلع أو كان أو سوف يضطلع بأي معاملات أو يتصرف بطريقة يمكن أن تؤدي إلى أن تصبح أنت أو أي من شركاتك التابعة شخصاً محظوراً؛
- ١-٩-٣-٣ خاضع ولم تكن في يوم من الأيام خاضعاً لأي مطالبة أو إجراءات أو إشعار رسمي أو تحقيق بخصوص العقوبات؛ أو
- ١-٩-٣-٤ لستم ولم ولن تكونوا متورطين في أي معاملة تنطوي على تهريب أو السعي إلى التهريب أو على أي مخالفة أو السعي لارتكاب أو التسبب في مخالفة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لأية عقوبات تسري عليك أو على الشركات التابعة لك.
- ٢-٩ عدم استخدام:
- ١-٢-٩ أي من عروض بنك أبوظبي التجاري؛
- ٢-٢-٩ أي أموال أو أصول ناتجة عن أو متعلقة بعلاقاتك بالبنك أو شركاته التابعة (بما في ذلك الأموال المحتفظ بها بالنيابة عنك والأموال المقرضة أو المتاحة أو التي تم تحويلها بأي طريقة إليك بواسطة البنك أو أي من شركاته التابعة)؛ أو

- ٣-٢-٩ أي من أموالك أو أصولك الأخرى، لأي معاملة مبرمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع أي شخص أو جهة فائمة في دولة محظورة أو تتخذ منها موطناً لها .
- ٣-٩ ليس على البنك أي التزام بتنفيذ أي تصرف و/أو تقديم أي خدمات لك أو بالنيابة عنك إذا كان ذلك التصرف أو تلك الخدمات تخرق أي عقوبات و/أو أيأ من السياسات والإجراءات المعتمدة لدى البنك (ولهذه الأغراض، لا يؤخذ في الاعتبار ما إذا كانت تلك العقوبات تسري على البنك أم على الشركات التابعة له).
- ٤-٩ يجب عليك إبلاغ البنك (وتزويده بكامل البيانات) فور علمك بأنك أنت أو أي شركة تابعة لك:
- ١-٤-٩ أصبحت أو من المرجح أن تصبح شخصاً محظوراً؛ أو
- ٢-٤-٩ أبرمت معاملات أو صفقات مع أي شخص محظور؛ أو
- ٣-٤-٩ خاضع أو طرف أو على وشك أن تصبح طرفاً في أي شكوى أو دعوى أو إجراءات قانونية أو إنذار رسمي أو تحقيقات أو أي إجراء آخر متخذ من سلطة تنظيمية أو تنفيذية أو أي طرف ثالث بشأن أي عقوبات.
- ٥-٩ يجوز للبنك الالتزام طوعاً بأي قوانين معمول بها وتفسير تلك الأنظمة بما يقتضي منها اتخاذ أي نوع من الإجراءات الضرورية للامتثال لتلك القوانين.
- ٦-٩ في حال طلبت من البنك سداد دفعة لأحد الحسابات لدى مؤسسة مالية غير مشمولة أو لا تمتثل (أو لا يمكن للبنك التحقق من أنها مشمولة أو تمتثل) لأية قوانين معمول بها، فعندئذٍ قد يتعين على البنك حجز جميع المبلغ أو مبالغ معينة من تلك الدفعة، وتفوضه بذلك.
- ١٠- الرسوم**
- ١-١٠ يكون للبنك الحق في فرض تلك الرسوم فيما يتعلق بأي من عروض البنك (بما في ذلك بخصوص أي خدمات أو تصرفات أو فعاليات أو عمليات أو ظروف خاصة تشكل جزءاً من أي عرض من عروض البنك وبما في ذلك الفائدة ورسوم المعاملات والرسوم الإدارية) حسيماً يقرر البنك من وقت إلى آخر. يجوز للبنك، دون تقديم إشعار مسبق إليك، خصم أي رسوم مستحقة من أي أموال أو أصول تشكل رصيماً دائماً في حسابك، ويجوز له، فيما يتعلق بأي حوالة مالية، خصم أي رسوم ورسوم مراسلة ورسوم توجيه أخرى من حساباتك و/أو من أي مبلغ تم تحويله.
- ٢-١٠ إذا كان رصيد حسابك غير كافياً لسداد أي رسوم، يحتفظ البنك بحق تعليق أي من خدمات بنك أبوظبي التجاري.
- ٣-١٠ يجوز للبنك، مع توجيه إشعار مسبق بمدة ثلاثين (٣٠) يوماً إليك، تغيير رسومه أو إضافتها وتوافق على الالتزام بتلك التغييرات والإضافات.
- ٤-١٠ يجب أن تكون أي رسوم يتم فرضها من قبل البنك متوافقة مع التعليمات الصادرة عن البنك المركزي السعودي.
- ٥-١٠ ما لم تتم الإشارة أو الموافقة على خلاف ذلك صراحة من قبل البنك، فإن جميع المبالغ (بما في ذلك الرسوم) المترتبة عليك تجاه البنك بموجب هذه الأحكام والشروط لا تشمل ضريبة القيمة المضافة المستحقة أصولاً. ما لم تتم الإشارة أو الموافقة على خلاف ذلك صراحة من قبل البنك، وحيثما يقوم البنك بتوريد، أو ما يعتبر توريد السلع والخدمات إليك، فإن الدفعة أو أي مستحقات أخرى عن تلك التوريدات لا تشمل أي من ضرائب القيمة المضافة المستحقة أصولاً، ويجب عليك دفع ضريبة القيمة المضافة، بالإضافة إلى والالتزام مع تلك الدفعة أو المستحقات الأخرى، أو في وقت سابق عند توريد السلع، ويقوم البنك بتقديم فاتورة سارية المفعول أو إثباتات موثقة أخرى عن ضريبة القيمة المضافة وفقاً للصيغة المقررة بموجب الأنظمة واللوائح المعمول بها والمطبقة على ضريبة القيمة المضافة.
- ٦-١٠ في الأحوال التي ينص فيها القانون على دفع ضريبة القيمة المضافة وفق آلية الاحتساب العكسي أو بدفعها للسلطة الضريبية ذات الصلة، ولم يكن البنك مسؤولاً عن دفع ضريبة القيمة المضافة، كحالات توريد السلع أو الخدمات التي تشمل أكثر من اختصاص قضائي واحد على سبيل المثال، فعليك تقديم رقم التعريف الضريبي غير السعودي لضريبة القيمة المضافة إلى البنك وتحمل كافة مستحقات ضريبة القيمة المضافة المفروضة في الاختصاص القضائي ذي الصلة، ولن تدفع في هذه الحالة ضريبة القيمة المضافة إلى البنك بالإضافة للمقابل المادي المستحق لها.
- ٧-١٠ عند موافقتك على سداد أو إعادة دفع أو التعويض عن التكاليف أو الرسوم أو الأتعاب أو المصاريف إلى البنك فيما يتعلق بالخدمات التي يقدمها البنك إليك بموجب هذه الأحكام والشروط، بخلاف الحالات التي ينشأ عنها توريد خاضع للضرائب من قبل البنك، فإنه يتعين عليك تعويض البنك عن أي جزء من تلك التكاليف أو الرسوم أو الأتعاب أو المصاريف (أو نسبة منها) والتي تمثل ضريبة القيمة المضافة، باستثناء الحالات التي يقوم فيها البنك بإبلاغك بأنه مقتنع بأنه سيستحق تحويلاً أو سداداً بخصوص ضريبة القيمة المضافة تلك من الهيئة الضريبية المعنية.
- ٨-١٠ عند قيامك بموجب هذه الأحكام والشروط بإجراء توريدات خاضعة للضريبة إلى البنك تكون مطالباً بالإفصاح عن ضريبة القيمة المضافة عنها، ويُعتبر سعر تلك التوريدات متضمناً أي ضريبة قيمة مضافة مستحقة.
- ٩-١٠ في الأحوال التي تتيح فيها نصوص الأحكام والشروط تعليقها أو إنهاءها نتيجة عدم دفعك أو تأخرك في دفع المبالغ المستحقة للبنك، فإن نفس النصوص تسري على حالات عدم دفع أو التأخر في دفع ضريبة القيمة المضافة بالإضافة إلى قيمة المقابل المادي عند استحقاقها وفقاً لهذه الأحكام والشروط.
- ١٠-١٠ في الأحوال التي يتم فيها تعديل المقابل للتوريد الخاضع للضريبة للسلع أو الخدمات (عند إنهاء أي منتج أو خدمات مقدمة بموجب هذه الأحكام والشروط على سبيل المثال لا الحصر) فيجب على الأطراف إجراء كافة التعديلات اللازمة لضريبة القيمة المضافة، بما في ذلك دفع مبلغ الضريبة، أو الدفع اللاحق لها مع إصدار إشعار دائن بشأنها أو فاتورة ضريبية سارية لأغراض ضريبة القيمة المضافة.

- ١١-١٠ في حال لم يكن البنك متيقن من مدى سريان ضريبة القيمة المضافة على أي توريدات لسلع أو الخدمات بموجب هذه الأحكام والشروط، أو في حال اعتبرت السلطة الضريبية المعنية أن تعامل الأطراف مع ضريبة القيمة المضافة على تلك التوريدات غير صحيح من كافة الأوجه، فيجب على الأطراف بذل كل ما في وسعهم للتعاون فيما بينهم للتوصل لاتفاق بينهم وبين السلطة الضريبية وإبلاغ بعضهم البعض بكافة المستجدات في هذا الشأن وإجراء كافة التعديلات المناسبة.
- ١٢-١٠ يجب عليك تزويد البنك فوراً بكافة المعلومات التي تحتاجها أو تطلبها للامتثال لالتزاماتها الضريبية المتعلقة بضريبة القيمة المضافة بموجب هذه الأحكام والشروط.
- ١٣-١٠ لا يحق لك الرجوع على بنك أبوظبي التجاري بأي طريقة كانت بخصوص أي خطأ أو إخفاق من جانب بنك أبوظبي التجاري فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:
- ١٠-١٣-١٠ عندما يخضع البنك لأي حكم أو قرار أو إعلان أو ممارسات مقبولة عموماً فيما يتعلق بأي عمليات توريد خاضعة للضريبة يتم القيام بها بموجب هذه الأحكام والشروط.
- ١٠-١٣-٢٠ عندما يفترض البنك أن بإمكانه استرداد مبلغ ضريبة القيمة المضافة الواجب السداد عند الشراء ويتبين لاحقاً (لأي سبب كان) أن هذا الافتراض كان خاطئاً أو باطلاً؛ و/أو
- ١٠-١٣-٣٠ إذا تبين لاحقاً أن تسوية البنك لضريبة القيمة المضافة فيما يتعلق بأي مطالبة بالدفع بخصوص أي عمليات توريد خاضعة لضريبة القيمة المضافة تمت بموجب هذه الأحكام والشروط، كانت خاطئة أو باطلة.

١١- حقوق البنك

إنشاء رهن

- ١١-١٠ أنك تمنح بموجبه، دون أي قيد أو شرط، رهناً من الدرجة الأولى لصالح البنك على حساباتك وعوائد تلك الحسابات وكافة تلك الأصول والاستثمارات المحتفظ بها تلك الحسابات كضمان نهائي لا رجعة عنه غير خاضع لأي قيد أو شرط للوفاء بأي التزامات قد تكون مترتبة عليك لصالح البنك. وتوافق على أن قيمة ونوع وكمية الأصول و/أو الاستثمارات المحتفظ بها في حساباتك قد تتغير من وقت لآخر، وأن هذه الواقعة لن تؤثر على صحة أو قابلية إنفاذ هذا الرهن على كافة تلك الحسابات و/أو الأصول و/أو الاستثمارات.
- ٢-١١ أنت توافق على ما يلي:
- ١١-٢-١١ أن الرهن الناشئ عن هذا البند (١١) ينطبق على كافة الأصول والاستثمارات المحتفظ بها في حساباتك في أي وقت معين من الأوقات، و
- ١١-٢-٢٠ أن وصف الأصول والاستثمارات المحتفظ بها في حساباتك يؤدي بشكل كافٍ وواضح لتغطية الأصول والاستثمارات سواء كانت قائمة حالياً أو في المستقبل.
- ٣-١١ توافق بموجبه، دون أي قيد أو شرط، عند استلامك لطلب خطي من البنك، على تقديم وتنفيد أي من كافة المستندات والقيام بكافة الأشياء الأخرى الضرورية و/أو إتمام و/أو إنفاذ الرهن الممنوح طبقاً لأحكام البند (١١-١) على حساباتك وكافة الأصول المحتفظ بها في كافة حساباتك. ويتضمن ذلك تنفيذ أي سند توكيل يطلبه البنك وتنفيذ اتفاقية رهن منفصلة إذا رأى البنك ذلك ضرورياً وإنجاز أي مستندات أو نماذج مطلوبة وتسجيلها وتصديقها من الكاتب العدل لتسجيل هذا الرهن أو قيده أو إتمامه أو إنفاذه في أي منطقة اختصاص قضائي.
- ٤-١١ أنك تقوم بموجبه بتعيين البنك بصورة نهائية غير قابلة للإلغاء بصفته وكيل لك لغرض تحرير وتوقيع وتسليم كافة المستندات واتخاذ أي إجراءات لإنجاز جميع الضمانات الممنوحة من قبلك لصالح البنك بموجب البند (١١) هذا. كما أنك تؤكد وتصادق على كافة التصرفات التي يقوم بها البنك بموجب أحكام البند (٤-١١) هذا.

حق المقاصة

- ٥-١١ توافق بموجبه على أنه يكون للبنك في أي وقت الحق في مقاصة أي مبلغ مستحق لك من البنك أو أي من شركاته التابعة أو محتفظ به في أي من حساباتك لدى البنك مقابل أي التزامات (سواء كانت مستحقة أم لم) أو أي مبلغ آخر مستحق منك أو من شركاتك التابعة إلى البنك أو شركاته التابعة. ويجوز القيام بذلك دون تقديم أي إشعار أو طلب إليك وسواء كان أم لم يكن هناك أي حالة لإخلال.
- ٦-١١ بالإضافة إلى أي حق عام آخر في المقاصة مترتب للبنك، توافق على أنه يجوز للبنك في أي وقت، دون تقديم أي إشعار، جمع أو توحيد كافة أو أي حسابات لدى البنك مهما كانت طبيعتها، سواء كانت مملوكة بصفة منفردة أو بصفة مشتركة مع آخرين (في حدود حصتك بالتناسب في تلك الحسابات) وسواء كانت تلك الحسابات مفتوحة في أي دولة وبعملة الريال السعودي أو أي عملة أخرى، ويجوز له مقاصة أو تحويل أي مبالغ تشكل رصيماً دائماً في حساب واحد أو أكثر من تلك الحسابات أو أي أصول أخرى موجودة في حيازة البنك أو خاضعة لسيطرته في أو نحو الوفاء بأي مبالغ مستحقة للبنك أو شركاته التابعة منك أو من شركاتك التابعة، سواء كانت تلك الالتزامات فعلية أم محتملة، فردية أو مشتركة، وأنت تفوض البنك بموجبه بتحويل أي مبلغ بسعر الصرف لأغراض هذا البند.
- ٧-١١ ويجوز أن يتم الجمع أو التوحيد أو المقاصة أو التحويلات المشار إليها مرة واحدة أو أكثر. ولا يكون من شأن أي ممارسة للحقوق بموجب هذه الأحكام الإخلال بأي ضمان محتفظ به من قبل البنك أو شركاته التابعة.
- ٨-١١ توافق بموجبه على أنه لا يجوز لك رهن حساباتك أو أي مبالغ مودعة فيها لأي طرف ثالث بما في ذلك حساباتك وأموالك المودعة لصالح أي طرف ثالث، بما في ذلك أي بنك آخر، ما لم يتم الحصول على موافقة خطية مسبقة من البنك.

٩-١١ يكون من المتفق عليه أنه في حالة أي تقصير أو عدم الوفاء بأي التزامات إلى البنك أو شركاته التابعة أو في حالة اتخاذ أي إجراءات قانونية ضدك، يجوز استخدام كافة الأرصدة الدائنة الموجودة في الحسابات المحتفظ بها باسمك أو باسم شركائك التابعة فوراً مقابل الوفاء بأي التزامات مستحقة منك أو من شركائك التابعة إلى البنك أو شركاته التابعة. ولا يكون لأي طرف آخر أي حق على تلك الأرصدة حتى يتم الوفاء بالكامل بجميع الالتزامات (سواء كانت فعلية أو محتملة أو مبدئية أو تبعية أو فردية أو مشتركة) المستحقة من قبلك أو من قبل شركائك التابعة إلى البنك وشركائه التابعة.

الحق في تقييد توافرية وإمكانية الوصول إلى الخدمات بسبب أعمال التحديث والصيانة

١٠-١١ بالرغم من بذل البنك والشركات التابعة له ما في وسعها لضمان إتاحة إمكانية الوصول لعروض بنك أبوظبي التجاري بما في ذلك فروع البنك وأي خدمات أو منتجات مقدمة بواسطة أو من خلال البنك ("المنتجات والخدمات") وفقاً لهذه الأحكام والشروط، فقد يتم تأخير أو تقييد أو تحديد إمكانية الوصول لواحدة أو أكثر من تلك المنتجات والخدمات من وقت لآخر دون الحاجة لموافقتك أو لإخطارك بذلك، وبغرض تنفيذ أي أعمال تحديث أو صيانة أو إصلاحات مخطط أو غير مخطط لها أو منتظمة أو لمرة واحدة في مقر البنك أو الأنظمة المصرفية أو الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك أو التي تحدث نتيجة لأي تأخير أو انقطاع بأي خدمة أو نظام مستخدم من قبل البنك في تقديم أو تنفيذ المنتجات والخدمات ("انقطاع الخدمة"). وإلى الحد المسموح بموجب الأنظمة المعمول بها، لا يتحمل البنك ولا الشركات التابعة له أي مسؤولية، ويجب إعفاء وإبقاء البنك مع الجهات الشركات له معفية، من أي مسؤولية تنشأ كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لتوقف الخدمة.

١٢- حسابات العملات الأجنبية

١-١٢ توافق بموجبه على وجود مخاطر مرتبطة بحساباتك المحتفظ بها بعملات أجنبية. وبالتالي، يكون من المتفق عليه أنك تتحمل المسؤولية وحدك عن كافة تلك المخاطر وأي تكاليف ومصاريف (بما في ذلك تلك الناشئة عن أي قيود بموجب الأنظمة المعمول بها (مثل ضوابط صرف العملة) وتقلبات أسعار الصرف) مهما كانت قد تنشأ بخصوص أي من تلك الحسابات وفيما يتعلق بالمعاملات المنطوية على عملات أخرى بخلاف الريال السعودي.

١٣- معاملات العملات الأجنبية

١-١٣ في حالة استلام البنك لدفعة في حسابك بعملة مختلفة عن عملة الحساب، يتم تحويل ذلك المبلغ بعملة الحساب.
٢-١٣ في حالة دفعك مبلغ بعملة مختلفة عن عملة الحساب، يمكنك أن تطلب من البنك تحويل المبلغ قبل إرساله من حسابك.
٣-١٣ التحويل من عملة إلى أخرى يكون طبقاً لسعر الصرف المطبق بتاريخ المعاملة ويخضع إلى توفر العملة المعنية لإتمام عملية التحويل.
٤-١٣ في حالة الحوالات المالية بين عملتين مختلفتين واستلام البنك لطلب التحويل بعد آخر موعد محدد للتحويل إلى العملة المراد تنفيذ التحويل بها، يجوز عندئذ للبنك خصم مبلغ الحوالة بتاريخ يوم العمل التالي بسعر الصرف المطبق بتاريخ يوم العمل التالي.
٥-١٣ عند استلام الأموال في حسابك:

١-٣-٥ قد يكون هناك اختلاف بين سعر الصرف المستخدم عند إرسال العملة واستلامها من قبل البنك حتى وإن كان في نفس اليوم، و
١-٣-٢ الدفعات المتعلقة بعملات تكون مراكزها مغلقة، يتم تسويتها في يوم العمل التالي من قبل مراكز تلك العملة ولا تستحق أي فائدة أو ربح على الدفعة المتوقعة خلال فترة التأخير هذه.
٦-١٣ إذا رغبت في طلب سعر صرف بديل أو سعر صرف ثابت من البنك، يجب عليك تقديم إشعار مسبق إلى البنك قبل وقت كافي من المعاملة ويتم عرض سعر الصرف بواسطة البنك حسب تقديره المطلق.
٧-١٣ تخضع السحوبات بعملة بخلاف عملة الحساب المعني إلى توفر تلك العملة عند طلب السحب.
٨-١٣ تخضع الإيداعات والسحوبات من أي حساب بعملة بخلاف عملة الحساب إلى تلك الرسوم التي يحددها البنك من وقت إلى آخر.

١٤- التفويض بصلاحيات إدارة الحساب أو التعامل مع البنك بالنيابة عنك

١-١٤ يجوز لك تعيين شخص واحد أو أكثر من شخص واحد للتعامل مع البنك بالنيابة عنك عن طريق تعبئة نموذج التوقيع الخاص بالبنك لكل مفوض بالتوقيع مع ذكر اسمه ونموذج توقيعه. ويجب عليك أيضاً إبلاغ البنك بأسرع وقت ممكن بأي تغييرات يتم إدخالها من وقت إلى آخر على قائمة هؤلاء الأشخاص المفوضين بالتوقيع.
٢-١٤ يحق للبنك الاعتماد على قائمة الأشخاص المفوضين بالتوقيع المحتفظ بها لدى البنك وعلى أي تعليمات صادرة بواسطة أي شخص مدرج على هذه القائمة.
٣-١٤ تجاوراً للشك، فإن المعلومات المقدمة من أو إلى أي شخص مفوض تُعتبر مقدمة منك أو إليك، بحسب الأحوال.
٤-١٤ في حالة تغييرك لنموذج توقيع أي من الأشخاص المفوضين بالتوقيع، فإنك تتحمل المسؤولية عن استبدال أو سحب أو إتلاف كافة التعليمات والتكليفات والشيكات وأي مستندات أخرى ذات صلة تحمل توقيع ذلك الشخص المفوض بالتوقيع. ولا يتحمل البنك أي مسؤولية، ويجب إعفاء وإبقاء البنك مع الشركات

التابعة له معفية، من أي مسؤولية تنشأ على البنك بسبب قبول أو إتمام أو تنفيذ أي من تلك التعليمات أو التكاليفات أو الشيكات أو المستندات الأخرى ذات الصلة التي يستلمها البنك بعد تغيير التوقيع.

٥-١٤ يحق للبنك التعامل مع وكيلك فيما يتعلق بعروض البنك وهذه الأحكام والشروط حتى وإن لم يكن وكلائك أشخاص مفوضين بالتوقيع. ولا يكون البنك ملزماً بالتحقق مما إذا كان قد تم تعيين وكلائك بشكل صحيح (على سبيل المثال من خلال مراجعة أي سند توكيل تم بموجبه تعيين الوكيل المعني) أو من أن هؤلاء الوكلاء يتصرفون ضمن نطاق الصلاحيات المفوضين بها. وتظل مسؤولاً عن التصرفات والإغفالات من جانب وكلائك كما لو كانت تلك التصرفات والإغفالات من جانبك، بصرف النظر عما إذا كانت تلك التصرفات والإغفالات تقع ضمن نطاق صلاحيات الوكيل. يجوز للبنك تعليق صلاحيات الوكيل عند انتهاء صلاحية بطاقة هويته.

٦-١٤ يجب عليك التأكد من أنك، أثناء استخدامك عروض البنك أو التعامل مع البنك أو شركاته التابعة بأي طريقة أخرى، سوف تلتزم (والتأكد من التزام كافة شركاتك التابعة) بهذه الأحكام والشروط. ولا يتحمل البنك أي مسؤولية، ويجب إعفاء وإبقاء البنك مع الشركات التابعة له معفية، من أي مسؤولية تنشأ عن أي تصرف أو إغفال من جانبك و/أو من جانب أي من شركاتك التابعة عند استخدام أو الاشتراك في أو محاولة استخدام أو الاشتراك في أي عرض من عروض البنك.

٧-١٤ يجوز للبنك السماح لأي شخص يبدو للبنك أنه يمتلك بإستلام المستندات نيابة عنك. ولا يتحمل البنك أي مسؤولية أو التزام قد ينشئ عن أو فيما يتعلق بالسماح لممتلك (أو الشخص الذي يبدو أنه يمتلك) بإستلام المستندات من البنك.

٨-١٤ لأغراض عروض بنك أبوظبي التجاري وضمن الالتزام بالأنظمة المعمول بها، فإنك توافق على أنه يحق للبنك، وفقاً لتقديره المطلق، أن يحصل على أحدث معلومات الهوية من المركز الوطني للمعلومات أو من جهات موثوقة ومستقلة أخرى.

١٥- كشف الحساب

١-١٥ قد يقوم البنك بتزويدك بكشوف حساب ورقية، ما لم:

١-١-١٥ تطلب ويوافق البنك على إرسال كشوف حسابات إلكترونية فقط إليك، أو

٢-١-١٥ تكن شركة صغيرة أو متوسطة (يجوز لك أن تطلب اختيار إيقاف إستلام كشوف الحسابات إلكترونية، وفي هذه الحالة سوف تحصل على كشوف حسابات ورقية فقط).

٢-١٥ يعتبر البنك قد قام بتسليم كشف الحساب إليك عند إستلامك له. وفي حالة عدم إستلامك لكشف حسابك، تكون مسؤولاً عن طلب كشف حساب من البنك خلال (٣٠) يوماً من التاريخ الذي كان من المفترض بشكل طبيعي إرساله إليك فيه.

٣-١٥ تظل ملزماً تجاه البنك بالوفاء بالتزاماتك بصرف النظر عن إستلام كشف الحساب أو عدم إستلامه.

٤-١٥ في حالة عدم موافقتك على أي قيد يظهر في كشف الحساب، يجب عليك إبلاغ البنك خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ كشف الحساب وإلا تعتبر قد وافقت على صحة القيود الواردة في كشف الحساب ولا يحق لك بعد ذلك الاعتراض على أي قيد.

٥-١٥ في حالة اكتشاف البنك وجود خطأ وأقره، يتخذ البنك الخطوات اللازمة لتصحيح ذلك الخطأ. ويجوز للبنك أن يطلب منك موافاته بالمزيد من المعلومات أو المستندات بغرض إجراء تحقيق في أي خطأ مزعوم. وأنت توافق على الوفاء بتلك المتطلبات.

٦-١٥ كشوف الحساب الإلكترونية

١-٦-١٥ يتم إرسال كشف حساب إلكتروني إلى عنوان بريدك الإلكتروني بالوتيرة المقررة من قبل البنك، حيثما ينطبق. كما يمكنك الاطلاع على كشف الحساب الإلكتروني الخاص بك عبر استخدام عروض البنك الأخرى التي قد يستحدثها البنك من وقت إلى آخر.

٢-٦-١٥ يجوز للبنك تقييد أو إنهاء خدمة كشوف الحساب الإلكترونية. وفي حالة حدوث ذلك، يتم إبلاغك بواسطة البنك ويتم تزويدك بكشوف حساب ورقية.

١٦- تعليق وتجميد وإيقاف الحساب

١-١٦ يجوز للبنك في أي وقت تعليق أو تجميد الحساب، أو حظر المعاملات أو وضع حجز على الحساب عندما يرى البنك أن ذلك ضروري لحماية مصالحه أو للامتثال للقوانين المعمول بها أو لسياساته الداخلية (بما في ذلك إذا أصبح العميل أو أي من الشركات التابعة له خاضعاً لعقوبات، أو عند انتهاء صلاحية أي من التراخيص أو التصاريح الخاصة بممارسة أنشطته، أو في حال عدم قيامه بتحديث معلومات "أعرف عميلك" أو بياناته المالية أو عنوانه، أو في حال اتخاذ أي إجراء أو دعوى قانونية كما هو مذكور في البند ٢٠-١١ ضده أو ضد أي من الشركات التابعة له). ولتجنب الشك، يحق للبنك أيضاً تجميد تعليق صلاحيات المفوضين بالتوقيع على حسابك عند انتهاء صلاحية مستندات هويتهم، وذلك حتى يتلقى البنك ما يثبت تجديدها.

٢-١٦ في حالة تعليق أو تجميد أو إيقاف حسابك طبقاً لأحكام البند (١٦-١)، يجوز للبنك أيضاً تعليق إمكانية وصولك إلى أي من عروض البنك.

٣-١٦ ما لم يُسمح بخلاف ذلك بموجب الأنظمة المعمول بها، يجوز للبنك إخطارك قبل إتخاذ أي إجراء لتجميد حسابك، وذلك قبل مدة لا تقل عن ثلاثين (٣٠) يوماً.

١٧- الحسابات الخادمة

- ١-١٧ يُعتبر الحساب نشطاً إذا لم تمضِ أكثر من ٢٤ شهراً ميلادياً من تاريخ آخر عملية خصم قام بها العميل أو وكيله المفوض من خلال أي قناة بنكية موثوقة.
- ٢-١٧ يُعتبر الحساب غير نشط في حالة مرور أكثر من ٢٤ شهراً ميلادياً من تاريخ آخر عملية خصم مسجلة قام بها العميل أو وكيله المفوض من خلال أي قناة بنكية موثوقة.
- ٣-١٧ يُعتبر الحساب غير مطالب به في حال مرور خمس سنوات (٦٠ شهراً)، بما في ذلك فترة الخمول، من تاريخ آخر عملية خصم مسجلة أو مراسلة موثوقة وموثقة، وأصبح البنك غير قادر على الوصول إليك بعد استخدام جميع وسائل الاتصال المتاحة.
- ٤-١٧ يُعتبر الحساب متروكاً بعد انقضاء الفترات المحددة في هذه الفقرة من تاريخ تصنيفه كحساب غير مطالب به، وعندما يصبح البنك غير قادر على الوصول إلى العميل بعد متابعة حركة الحساب والمعاملات الأخرى للعميل مع البنك، وبعد استخدام جميع وسائل الاتصال وفقاً للأنظمة المعمول بها. ويتم تحديد هذه الفترات كالتالي:
- لم يتم المطالبة بالحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع الاستثمارية لمدة عشر سنوات (بإجمالي خمس عشرة سنة من تاريخ آخر معاملة).
 - لم يتم المطالبة بالحوالات المصرفية وصناديق الأمانات والأرباح المحتجزة والمبالغ غير المدفوعة والأرباح المستحقة للعميل على استثماراته والأسهم والسندات وصكوك الملكية للعقارات المرهونة مقابل تسهيلات مصرفية تم سدادها بالكامل من قبل أصحابها ولكنهم لم يتواصلوا مع البنك لاستعادة ملكيتهم، والمبالغ المحتجزة مقابل خطابات الضمان وخطابات الاعتماد اعتباراً من تاريخ انتهائها وحسابات تسوية التمويل التاجيري وحسابات الخدمات المدفوعة مسبقاً وغيرها من المبالغ المستحقة للعميل والمستحقات المتعلقة بها لمدة خمس سنوات (بإجمالي عشر سنوات من تاريخ آخر معاملة).
- ٥-١٧ في حال كان حسابك غير نشط أو متروك، يكون للبنك الحق في التعامل مع أي مبالغ ظاهرة كرسيد دائن في حسابك بأي طريقة مسموح بها بموجب الأنظمة المعمول بها أو بموجب هذه الأحكام والشروط.
- ٦-١٧ إذا رغبت في إعادة تفعيل حسابك، يجب عليك الاتصال بالبنك واتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل البنك لإعادة تفعيله.

١٨- إغلاق الحساب والإنهاء

- ١-١٨ يجوز للبنك إغلاق حسابك و/أو إنهاء استخدامك أو وصولك إلى كافة عروض البنك أو أي منها (بما في ذلك أي جزء محدد أو أجزاء محددة من أي عرض معين من عروض البنك) دون إبداء أي أسباب لذلك الإقفال أو الإنهاء. ويجوز اتخاذ تلك الإجراءات في الحالات التالية:
- ١-١-١٨ عند حدوث مشكلات تتعلق بالتحقق من العلاقة المصرفية بعد فتح الحساب؛
- ٢-١-١٨ عندما يُسيء العميل استخدام العلاقة المصرفية أو عندما يشتهبه البنك في أن إحدى المعاملات المطلوب تنفيذها على الحساب قد تكون مخالفة للقوانين المعمول بها (بما في ذلك الأنظمة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب)؛
- ٣-١-١٨ عندما تكون خاضعاً لأي حالة من الحالات المذكورة في البند (٢٠-١١)،
- ٤-١-١٨ عندما يكون قد تم فتح حساب وأنت مازلت "تحت التأسيس"، ولم يتم تصحيح وضعه خلال ٩٠ يوماً من تاريخ فتح الحساب.
- ٥-١-١٨ إذا لم يتم إيداع أي مبلغ في الحساب خلال فترة تسعين (٩٠) يوماً؛
- ٦-١-١٨ عندما يظل الحساب غير نشط أو برصيد (٠) صفر لمدة أربع (٤) سنوات متتالية، وذلك بشرط عدم وجود أي التزامات مالية قائمة مرتبطة بذلك الحساب؛
- ٢-١٨ يتعين على البنك إبلاغك قبل اتخاذ أي إجراء بموجب البند (١-١٨) بما يتوافق مع الأنظمة المعمول بها.
- ٣-١٨ يجوز لك أن تطلب إقفال حسابك باستخدام النموذج المعني.
- ٤-١٨ قد تكون هناك إجراءات إضافية يتعين عليك اتخاذها بغرض إقفال حسابك حسبما يقرر البنك من وقت إلى آخر.
- ٥-١٨ عندما ترغب في إقفال حسابك، يجب عليك قبل إقفاله:
- ١-٥-١٨ رد تلك المبالغ إلى البنك فوراً عند الطلب بما في ذلك أي رسوم تتعلق بتلك الدفعات، وذلك في حالة قيام البنك بدفع أي مبالغ بموجب أي طرق دفع أخرى مصرح بها من قبلك، وإلغاء أي دفعات مودعة في حسابك أو محولة منه.
- ٢-٥-١٨ وإذا حاول أي شخص إيداع أموال في حسابك بعد إقفاله، يتخذ البنك كافة الخطوات المعقولة لإعادة تلك المبالغ إلى ذلك الشخص، و
- ٣-٥-١٨ يجب عليك الالتزام بأي تعليمات صادرة إليك من قبل البنك بإقفال حسابات وعروض أخرى من عروض البنك.

- ٦-١٨ يجوز للبنك رفض طلب إغلاق الحساب إذا كانت هناك التزامات مالية مستحقة مرتبطة بهذا الحساب، مثل خطابات الضمان وخطابات الاعتماد والفواتير المخفضة ذات الأهمية والأثار المالية التي تتطلب استمرار هذا الحساب.
- ٧-١٨ فور الوفاء بكافة التزاماتك تجاه البنك بالكامل (كما هي محددة من قبل البنك)، يدفع البنك أي رصيد متبقي في حسابك إليك بعد خصم أي رسوم منطبقة. ويجب عليك إبلاغ البنك عن الكيفية التي ترغب بدفع الرصيد المتبقي بها إليك. ويمكن دفع هذا الرصيد المتبقي إليك:
- ١-٧-١٨ بموجب شيك مصرفي / أمر دفع يتم إرساله إلى عنوانك، أو
- ٢-٧-١٨ بتحويل المبلغ إلى حساب فعال آخر تحتفظ به لدى البنك، أو
- ٣-٧-١٨ بتحويل المبلغ إلى حساب فعال آخر باسمك وحدك لدى بنك آخر، شريطة ألا يكون ذلك التحويل مخالفاً للقوانين المعمول بها أو السياسات الداخلية للبنك.
- ٨-١٨ في حالة عدم استطاعة البنك الاتصال بك و/أو في حالة إبلاغك البنك بطريقة الدفع التي ترغب باستلام الرصيد المتبقي في حسابك بها، يكون للبنك الحق في اختيار إحدى الطرق الأتفة الذكر. وحتى يتم دفع الرصيد المتبقي إليك، فإنك توافق على أنه يكون للبنك الحق في التعامل مع هذه المبالغ بأي طريقة مسموح بها بموجب الأنظمة المعمول بها وبموجب هذه الأحكام والشروط.
- ٩-١٨ في حالة إقفال حسابك خلال سنة من تاريخ فتحه، قد تحتسب رسوم مقابل إقفال الحساب.
- ١٠-١٨ بالإضافة إلى أي حقوق إنهاء أخرى قد تكون مترتبة للبنك بموجب هذه الأحكام والشروط، يحق للبنك إنهاء أي عرض من عروض البنك وعلاقته المصرفية بك في حالة مخالفتك أي من التزاماتك فيما يتعلق بأي من عروض البنك و/أو هذه الأحكام والشروط و/أو أي من سياسات البنك الداخلية.
- ١١-١٨ في حالة إنهاء أي من عروض البنك أو مخالفتك لهذه الأحكام والشروط، يكون للبنك، مع مراعاة الأنظمة المعمول بها، الحق في ممارسة أي من حقوق الإنهاء و/أو الإنفاذ واتخاذ كافة التدابير المتاحة له بموجب هذه الأحكام والشروط.

١٩- الدفعات الاحتمالية أو الخاطئة في حسابك

- ١-١٩ في حالة إيداع أي دفعة على سبيل الاحتمال أو الخطأ في حسابك لأي سبب مهما كان، فإنك تفوض البنك بخصم تلك الدفعة من حسابك. ويمكن أن يقوم البنك بخصم تلك الدفعة حتى وإن كان المبلغ متضمناً في رصيد الحساب وقد قمت باستخدامه لتسديد أي دفعة أو قمت بتحويله أو سحبه كلياً أو جزئياً. وإذا كان من شأن خصم المبلغ من حسابك جعل الحساب مكشوفاً، يتعامل البنك مع هذا الموقف على أنه طلب غير رسمي للحصول على تسهيلات سحب على المكشوف. ولا يتحمل البنك أو أي من شركاته التابعة المسؤولية عن أي التزامات قد تنشأ في هذه الحالة.

٢٠- الإفادات والضمانات والتعهدات

- ١-٢٠ أنك تُقدم بموجبه الإفادات والضمانات المذكورة في البند (٢٠-٢٠) إلى البند (١٨-٢٠) في بداية علاقتك المصرفية بالبنك وتعتبر تلك الإفادات والضمانات مقررة من قبلك طوال مدة علاقتك المصرفية بالبنك واستخدامك لعروضه.
- ٢-٢٠ أنك جهة مؤسسة/مشهورة حسب الأصول وقائمة وفقاً للقوانين المعمول بها في السلطة القضائية الخاضع لها تأسيسك/إشهارك.
- ٣-٢٠ الالتزامات المنصوص على تحملك لها بموجب هذه الأحكام والشروط تشكل التزامات قانونية وصالحة وسارية المفعول وملزمة لك وقابلة للإنفاذ ضدك.
- ٤-٢٠ الدخول في وتسليم والتزامك والمعاملات المذكورة في هذه الأحكام والشروط لا ولن تتعارض مع:
- ١-٤-٢٠ أي قانون أو نظام منطبق عليك أو على أي من شركاتك التابعة، أو
- ٢-٤-٢٠ أي أمر صادر عن أي سلطة حكومية أو أي سلطة أخرى أو أي أمر قضائي أو حكم أو مرسوم صادر عن أي محكمة ذات اختصاص قضائي عليك أو على أي من شركاتك التابعة، أو
- ٣-٤-٢٠ أي اتفاقية أو سند ملزم لك أو أي من شركاتك التابعة أو أي من أصولك أو أصول تلك الشركات التابعة.
- ٥-٢٠ أن لديك صلاحية التوقيع والتسليم والتنفيذ وأنت قد اتخذت كافة الإجراءات اللازمة لتفويضك بالتوقيع على هذه الأحكام والشروط والمعاملات المذكورة فيها وتنفيذها وتسليمها.
- ٦-٢٠ عدم تخطي أي حد موضوع لصلاحياتك نتيجة لأي معاملة مذكورة في هذه الأحكام والشروط.
- ٧-٢٠ أنه قد تم الحصول على كافة التفويضات والموافقات والتصاريح المطلوبة أو المرغوبة لتمكينك من توقيع هذه الأحكام والشروط وممارسة حقوقك والوفاء بالتزاماتك بموجب هذه الأحكام والشروط وأن تلك التفويضات والموافقات والتصاريح صالحة وسارية المفعول بالكامل.
- ٨-٢٠ لا أنت ولا أي من الشركات التابعة لك غير قادر على أو قد اعترف بعدم قدرته على دفع ديونه في موعد استحقاقها أو قام بتعليق تسديد الدفعات الخاصة بأي من ديونك/ديونه، أو (بسبب مشاكل مالية فعلية أو متوقعة) بدأ مفاوضات مع واحد أو أكثر من مدينه بهدف إعادة جدولة أي من تلك المديونيات.
- ٩-٢٠ أن قيمة أصولك لا تنقل عن التزاماتك مع أخذ الالتزامات الطارئة والمحتملة بعين الاعتبار.

- ١٠-٢٠ أنه لم يتم إعلان لتأجيل دفع الديون بخصوص مديونياتك أو مديونيات شركاتك التابعة.
- ١١-٢٠ لم يتم رفع أي دعاوى قضائية ضد الشركة أو اتخاذ إجراءات قانونية أو أي إجراءات أو خطوات أخرى بخصوص:
- ١-١١-٢٠ تعليق الدفعات أو إعلان تأجيل دفع أي مديونيات أو إنهاء أعمال أو حل أو إعسار أو إشهار إفلاس أو شؤون إدارية أو إعادة هيكلة (على سبيل الإجراءات الطوعية أو خطة للترتيبات أو خلافه) بخصوصك أو بخصوص أي من شركاتك التابعة بخلاف التصفية أو إعادة الهيكلة، أو الدخول في صلح أو تصالح أو تنازل أو ترتيبات مع أي من دائنيك أو دائني أي من شركاتك التابعة، أو
- ٢-١١-٢٠ تعيين أي مصفي (بخلاف التصفية الاختيارية) أو حارس فضائي أو حارس إداري أو مدير إداري أو مدير إلزامي أو أي مسؤول مماثل بخصوص أي من أصولك أو أصول أي من شركاتك التابعة، أو
- ٤-١١-٢٠ تنفيذ أي عيب أو رهن على أي من أصولك أو أصول أي من الشركات التابعة لك.
- ٥-١١-٢٠ أو إذا تم اتخاذ أي إجراء أو خطوة مماثلة أو التهديد باتخاذها بحقك أو بحق أي من الشركات التابعة لك.
- ١٢-٢٠ لا يؤثر أي نزاع للملكية أو حجز أو مصادرة أو تنفيذ على أصولك أو أصول أي من شركاتك التابعة أو كان من المحتمل اتخاذه ضد أصولك أو أصول أي من شركاتك التابعة.
- ١٣-٢٠ لم تقم أنت أو أي من شركاتك التابعة بإشراك أو مكافأة أي شخص على مشاركته أو مشاركته أو مكافأته على مشاركته في أي نشاط أو ممارسة أو سلوك بغرض أو فيما يتعلق بالتأثير بشكل سلبي على أداء أي شخص لأبي وظيفة أو نشاط.
- ١٤-٢٠ لم تقم أنت ولا أي من شركاتك التابعة بمخالفة أي قوانين معمول بها أو سوف تستخدم أي من عروض البنك لأي أغراض غير قانونية أو مشروعة.
- ١٥-٢٠ لا يحق لك أو لأي من شركاتك التابعة الادعاء بأي حصانة لك أو لأي من ممتلكاتك أو أصولك بخصوص أي من التزاماتك بموجب هذه الأحكام والشروط ضد توجيه الإبلاغات أو القضايا أو الدعوى أو التنفيذ أو الحجز (سواء قبل صدور أي حكم قضائي أو للمساعدة في التنفيذ أو خلافه) أو أي إجراءات قانونية أخرى.
- ١٦-٢٠ يشكل توقيعك على هذه الأحكام والشروط، وستشكل ممارستك لحقوقك وأدائك ووفائك بالتزاماتك بموجب هذه الأحكام والشروط، تصرفات خاصة وتجارية منفذة لأغراض خاصة وتجارية.
- ١٧-٢٠ لقد قمت، من خلال بذل الجهود والعناية اللازمة، بالتحقق من هويات جميع ملاكك المنتفعين ومصادر الأموال والثروات الخاصة بك وبكل من ملاكك المنتفعين وسوف تحتفظ بأدلة تثبت أي من تلك الهويات وأي من مصادر الأموال والثروات تلك وإجراءات العناية اللازمة المبذولة.
- ١٨-٢٠ أي معلومات و/أو مستندات قمت بتقديمها أو سوف تقدمها إلى البنك (أو قام أي طرف ثالث بتقديمها أو سوف يقدمها إلى البنك بالنيابة عنك) سوف تكون كاملة وحقيقية ودقيقة ومحدثة. كما أنك تفوض البنك وتوافق على قيامه بالتحقق من صحة تلك المعلومات و/أو المستندات لدى أي مصدر تراه مناسباً.
- ١٩-٢٠ توافق بموجبه على أنه يجوز للبنك بغرض الالتزام بالأنظمة المعمول بها وسياساته الداخلية اتخاذ أي إجراءات مهما كانت، بما في ذلك حظر استلام الودائع أو الاستثمارات الإضافية منك أو رفض أو تأخير أي طلبات سحب أو طلبات الدفع و/أو الفصل ما بين الأصول في الحساب التزاماً بالأنظمة المعمول بها أو السياسات الداخلية للبنك. كما وقد يُطلب من البنك أيضاً الإبلاغ عن مثل هذا الإجراء والكشف عن هويتك للبنك المركزي السعودي أو أي حكومة دولية أو وطنية أو محلية أو هيئة تنظيمية.
- ٢٠-٢٠ وتوافق أيضاً على أنه يجوز للبنك تعليق الدفعات أو سحب العوائد أو اتخاذ تلك الإجراءات الأخرى التي يعتبرها البنك ضرورية للالتزام بالأنظمة المعمول بها أو سياسات البنك الداخلية. تتعهد بأنك سوف تخطر البنك خطياً على الفور إذا كان أي ضمان أو تعهد أو إقرار أو تأكيد وارد في هذا المستند أو أي معلومات و/أو مستندات مقدّمة بموجبه، أو أصبح أو من المحتمل أن يصبح، غير صحيح أو غير دقيق بشكل كلي أو جزئي في أي وقت. كما توافق على تقديم، أي معلومات و/أو مستندات إضافية عند طلب البنك، وتوقيع وتقديم المستندات المتعلقة بك وبالملاك المستفيدين التي قد يطلبها البنك بشكل معقول لتحديد أهليتك لمزاولة الأعمال مع البنك، أو للتحقق من دقة إقرارات وضمانات وتعهداتك الواردة في هذا المستند أو للائتمان لأي قوانين وسياسات داخلية للبنك معمول بها.

٢١- الالتزامات والتعويضات

- ١-٢١ لا يتحمل البنك المسؤولية عن عدم الوفاء بالتزاماته بموجب هذه الأحكام والشروط إذا كان من شأن ذلك الوفاء مخالفة أي من الأنظمة المعمول بها أو سياساته الداخلية.
- ٢-٢١ لا يتحمل البنك ولا الشركات التابعة له أي مسؤولية، ويجب إعفاء وإبقاء البنك مع الجهات الشركات له معفية، من أي مسؤولية تنشأ كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة عن علاقة البنك بك بما في ذلك الناتجة أو الناشئة عن:
- ١-٢-٢١ مخالفة أي إفادة أو ضمان أو تعهد أو تأكيد أو موافقة من قبلك واردة في هذه الأحكام والشروط أو في أي مستند آخر مقدم من قبلك إلى البنك أو أي اتفاق تم تنفيذه بينك وبين البنك؛
- ٢-٢-٢١ أي إفضاحات من جانب البنك طبقاً للأحكام البند (٧)؛
- ٣-٢-٢١ تعليق أو إيقاف أو تجميد أو إقفال أي من حساباتك أو أنشطتك (حسبما ينطبق)؛
- ٤-٢-٢١ أي إخفاق من جانبك أو من جانب أي طرف ثالث في موافاة البنك بأي معلومات و/أو مستندات يطلبها البنك بالإضافة إلى أي خطأ أو إغفال أو عدم كفاية أو عدم دقة أي معلومات و/أو مستندات تقدمها أنت أو أي طرف ثالث إلى البنك؛

- ٥-٢-٢١ أي مخالفة من جانبك لهذه الأحكام والشروط أو إنفاذ حقوق البنك بموجبها؛
- ٦-٢-٢١ تصرف البنك بحسن نية بناءً على تعليماتك؛
- ٧-٢-٢١ أي إجراء أو امتناع عن اتخاذ إجراء من قبل أي من الشركات التابعة لك، بملكك أو بدون علمك؛
- ٨-٢-٢١ أي نزاع ينشأ بينك وبين أي طرف ثالث؛
- ٩-٢-٢١ عدم الالتزام بالإجراءات الأمنية التي يحددها البنك من وقت إلى آخر؛
- ١٠-٢-٢١ تنفيذ أو عدم تنفيذ أي تعليمات مستديمة صادرة بواسطتك فيما يتعلق بشيكات أو أي أوامر إيقاف دفع؛
- ١١-٢-٢١ عدم توافر الموقع الإلكتروني أو أي من وظائفه الأخرى التي تشكل جزءاً من أي عرض من عروض البنك؛
- ١٢-٢-٢١ أي تأخير أو إخفاق أو خطأ أو عجز أو تقصير في تنفيذ أو معالجة أو إتمام أي حالات مالية أو تحويلات أو معاملات سحب أو إيداعات أو دفع أو أي معاملة أخرى نتيجة لتصرفات أي طرف ثالث (بما في ذلك أي بنك وسيط)؛
- ١٣-٢-٢١ أي إهمال أو تقصير أو سوء سلوك أو غش أو احتيال من جانبك أو من جانب أي من شركائك التابعة؛
- ١٤-٢-٢١ عدم توفر أو عدم إمكانية الوصول إلى أي منتج أو خدمة أو أكثر بسبب أي انقطاع بالخدمة.
- ٣-٢١ لا يتحمل البنك ولا الشركات التابعة له أي مسؤولية، ويجب إعفاء وإبقاء البنك مع الجهات الشركات له معفية، من أي مسؤولية ناشئة عن:
- ١-٣-٢١ تصرف أو الامتناع عن تصرف البنك بناءً على أي مراسلات أو أي تأخير في تنفيذ أي مراسلات؛
- ٢-٣-٢١ أي استخدام أو سوء استخدام لأي مراسلات بواسطة أي شخص؛
- ٣-٣-٢١ دقة تعليماتك الواردة في أي مراسلات؛
- ٤-٣-٢١ أي إخفاق أو تأخير أو تقصير آخر من جانب أي طرف ثالث فيما يتعلق بالتصرف بناءً على أي مراسلات؛
- ٥-٣-٢١ إنشاء وتسليم وإدارة واستلام أي مراسلات يتم إرسالها بواسطة الهاتف أو الهاتف المتحرك أو الفاكس أو الإنترنت؛
- ٦-٣-٢١ أي أخطاء أو تأخير في إرسال أي مراسلات أو إجراء أي تغييرات غير مصرح بها أو أي استخدام أو تلاعب بالمعلومات الواردة فيها، أو أي أخطاء أو تأخيرات تنجم عن تسليمها؛
- ٧-٣-٢١ أي فيروسات ناشئة عن أي مراسلات إلكترونية أو أي مراسلات أخرى؛
- ٨-٣-٢١ أي وصول غير مصرح به من أي طرف ثالث، أو الإفصاح عن المعلومات السرية لأي طرف ثالث نتيجة استلام أو تسليم البيانات عبر الوسائط المشار إليها في البند ٣؛
- ٩-٣-٢١ أي فقدان للسجلات أو إضرار بها أو إتلافها أو تدميرها؛
- ١٠-٣-٢١ أي إفصاحات تتم في ظل الظروف المذكورة في البند (٧) أو أي ظروف مماثلة؛
- ١١-٣-٢١ التزام البنك وشركائه التابعة بأي قوانين معمول بها وبسياسات البنك الداخلية والالتزامات الضريبية أو الاتفاقيات المبرمة مع سلطات الضرائب
- ١٢-٣-٢١ أي إخفاق من جانب البنك أو شركائه التابعة بالوفاء بالالتزامات الضريبية الناشئة عن مخالفاتك أو عدم التزامك بهذه الأحكام والشروط و/أو الأنظمة المعمول بها؛
- ١٣-٣-٢١ أي تأخير أو تعليق أو إيقاف أو حجز و/أو أي عدم توفر للأموال ينتج أو ينشأ عن الالتزام بالأنظمة المعمول بها أو بسياسات البنك الداخلية أو أي محاولة بحسن نية للالتزام بالأنظمة المعمول بها أو بسياسات البنك الداخلية؛
- ١٤-٣-٢١ أي قرار ينص على أن أي أموال أو حسابات تشكل "مصدر دخل أمريكي"، أو بأي تصنيفات أخرى تتعلق بالامتثال أو بالإجراءات المتخذة في سبيل الامتثال بالالتزامات الضريبية المعمول بها، (وتوافق على أن أي تصنيف أو إجراء يتخذه البنك أو أي شركة تابعة له في هذا الشأن سيكون نهائياً وملزماً لك)؛
- ١٥-٣-٢١ إنهاء أي من عروض البنك (أو أي جزء منها) و/أو علاقة البنك المصرفية بك؛
- ١٦-٣-٢١ عدم مراعاتك للالتزامات المتعلقة بالجوانب الأمنية المنصوص عليها في هذه الأحكام والشروط؛
- ١٧-٣-٢١ دقة أي معلومات يتم إرسالها عبر أنظمة البنك بواسطتك أو بالنيابة عنك؛
- ١٨-٣-٢١ وصول أي طرف ثالث بشكل غير مصرح به إلى التعليمات الإلكترونية و/أو معلومات الحساب؛
- ١٩-٣-٢١ الإرسال أو الإرسال الخاطئ أو الحذف أو عدم التخزين لأي تعليمات إلكترونية أو أي إعدادات شخصية؛
- ٢٠-٣-٢١ وصول أي طرف ثالث بشكل غير مصرح به إلى أي تبيهاات أو إخطارات عبر الهاتف المتحرك؛

- ٢١-٣-٢١ أي مخالفة لأي من الأحكام والشروط الضمنية بخصوص تسليم أو نوعية أو قابلية أي جهاز رمز مميز للتسويق أو ملاءمته لأي أغراض معينة (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي تسليم دولي بموجب طلب تسليم دولي)؛
- ٢٢-٣-٢١ استخدام البريد الإلكتروني أو أي وسيلة اتصالات غير آمنة أخرى لإرسال تعليمات إلى البنك؛
- ٢٣-٣-٢١ أي انقطاع أو تأخير ناتج عن أي تحديث أو استبدال يتم تنفيذه على المنصة؛
- ٢٤-٣-٢١ أي معلومات غير دقيقة أو خاطئة مقدمة من قبلك أو بواسطة مستخدميك؛
- ٢٥-٣-٢١ استخدامك للأجهزة؛

- ٤-٢١ لن تتأثر التزاماتك تجاه البنك بأي نزاع أو دعوى مقابلة أو حق مقاصة بينك وبين أي تاجر أو بنك أو مؤسسة مالية أو أي طرف آخر.
- ٥-٢١ يجوز خصم كافة التكاليف والمصاريف (بما في ذلك التكاليف القانونية المتكبدة بواسطة البنك لإنفاذ والسعي لإنفاذ هذه الأحكام والشروط أو خلافه) من حسابك وتكون مستحقة الدفع بواسطتك.
- ٦-١٢ وتجنباً للشك، تستمر التزاماتك بتعويض وحماية البنك وشركائه التابعة بموجب هذه الأحكام والشروط في السريان حتى بعد توقفك عن استخدام أي من عروض البنك.

٢٢- عروض الأطراف الثالثة

- ١-٢٢ يجوز للبنك إبلاغ بمعلومات عن عروض الأطراف الثالثة أو التسويق إليها أو موافاتك بها بأي طريقة أخرى.
- ٢-٢٢ أنت توافق على تسويق البنك لعروض الأطراف الثالثة إليك وتقر بأن البنك قد يحصل على أتعاب من مقدمي الأطراف الثالثة مقابل تسويق أو بيع البنك لعروض الأطراف الثالثة بالنيابة عنهم.
- ٣-٢٢ يجوز تقديم عروض الأطراف الثالثة مع مراعاة الأحكام والشروط المحددة الخاصة بمقدمي العروض من الأطراف الثالثة. ويتم قبول جميع تلك العروض من جانبك "بوضعيتها الراهنة" على مسؤوليتك الخاصة. ولا يقدم البنك أي إفادات أو ضمانات مهما كانت، صريحة أم ضمنية، بخصوص أي من الالتزامات ولا يتحمل البنك أو أي من شركائه التابعة المسؤولية عن أي التزامات قد تنشأ عن:
- ١-٣-٢٢ جودة عروض الأطراف الثالثة للاستخدام أو قابلية التسويق إليها أو مدى ملاءمتها أو مناسبتها؛ أو
- ٢-٣-٢٢ أي عروض أو إفادات أو التزامات مقدمة إليك بواسطة مقدمي العروض من الأطراف الثالثة.
- ٤-٢٢ توافق بموجبه على أن دور البنك مقتصر على تسويق العروض أو إبلاغك بها، ولا يتحمل البنك وأي من شركائه التابعة المسؤولية عن علاقاتك بمقدمي العروض من الأطراف الثالثة بما في ذلك أي إهمال أو مخالفة لأي مهام قانونية أو أي وجبات أخرى أو عدم الالتزام بأحكام وشروط تلك العروض المقدمة من قبل الأطراف الثالثة و/أو أي طرف آخر مرتبط بتلك العروض أو الأطراف الثالثة بأي طريقة كانت، مباشرة أو غير مباشرة. كما توافق بأن يكون لك حق الرجوع بالحق ضد مقدمي العروض من الأطراف الثالثة فقط ولا يكون لك أي حق في المقاصة أو الرجوع بالحق بأي طريقة أخرى ضد البنك.
- ٥-٢٢ في حالة وجود أي نزاع بينك وبين أي من مقدمي العروض من الأطراف الثالثة فإن التزاماتك تجاه البنك لا تتأثر بأي طريقة من الطرق بذلك النزاع أو بأي مطالبة متقابلة أو حق بالمقاصة قد يكون مترتب لك ضد مقدمي العروض من الأطراف الثالثة. ويجب عليك تقديم أي مطالبات و/أو شكاوى و/أو نزاعات فيما يتعلق بأي عروض مقدمة من قبل أطراف ثالثة مباشرة إلى مقدمي العروض من الأطراف الثالثة.
- ٦-٢٢ لا يعتبر البنك، في أي وقت من الأوقات، بمثابة جهة توريد أو تصدير لأي عروض أطراف ثالثة. وما لم ينص البنك صراحة على خلاف ذلك، لا يعتبر البنك بمثابة وكيل أو ممثل لأي طرف ثالث يقدم عروض أطراف ثالثة.

٢٣- التحويل

- ١-٢٣ يجوز للبنك تحويل أو التنازل عن و/أو تجديد أي من حقوقه والتزاماته (كلياً أو جزئياً) بموجب هذه الأحكام والشروط أو أي من عروض البنك إلى أي طرف.
- ٢-٢٣ توافق بموجبه على توقيع والدخول في أي اتفاقية أو تعهد يقرر البنك أنه ضروري لإنفاذ أي من تلك التحويلات أو التنازلات أو التجديدات.
- ٣-٢٣ لا يجوز لك تحويل و/أو التنازل و/أو تجديد أي من حقوقك أو التزاماتك بموجب هذه الأحكام والشروط أو أي من عروض البنك إلى أي طرف دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من البنك.

٢٤- القوة القاهرة

- ١-٢٤ لا يتحمل البنك أو أي من شركائه التابعة المسؤولية عن أي التزامات قد تنشأ عن أي حالة من حالات القوة القاهرة.

٢٥- تأكيدات أخرى

١-٢٥ بالإضافة إلى البند (١١-٣)، فإنك تتعهد عند الطلب من قبل البنك من حين لآخر وعلى نفقتك الخاصة، بتوقيع وتسليم جميع المستندات والسندات والأوراق ودفع كافة تلك التكاليف وتنفيذ (أو التأكد من دفع وتنفيذ) كافة الإجراءات التي قد يراها البنك ضرورية أو مرغوبة للتعجيل أو تسهيل أو تحسين أي حقوق أو صلاحيات أو توجيهات من المزمع أن تكون مترتبة للبنك بموجب هذه الأحكام والشروط (بما في ذلك تسجيل أي ضمان باسم البنك أو باسم أي طرف ثالث محدد من قبل البنك).

٢٦- الاستمرار في السريان

١-٢٦ ما لم يوافق البنك خطياً على خلاف ذلك، لا يكون من شأن إلغاء أي من عروض البنك أو إنهائها أو إنهاؤها التأثير على أي حقوق (بما في ذلك أي قيود على التزامات البنك أو استثناءات منها) أو الالتزامات التي قد تكون قد نشأت قبل ذلك الإلغاء أو الانتهاء أو الإنهاء أو أي من هذه الأحكام والشروط التي يكون من المزمع (سواء صراحة أم ضمنية) أن تستمر في السريان بعد ذلك الإلغاء أو الانتهاء أو الإنهاء.

٢٧- الملكية الفكرية

١-٢٧ حقوق الملكية الفكرية في كافة المعلومات و/أو المنشورات و/أو المواد التسويقية و/أو تطبيقات البرمجيات و/أو العلامات التجارية و/أو أي مواد أخرى واردة في أو تتعلق بعروض البنك أو الموقع الإلكتروني والتي تكون مملوكة للبنك أو مرخص له. ولا يفسر أي شيء وارد في هذه الأحكام والشروط أو في الموقع الإلكتروني على أنه يمنح لك أو لأي طرف ثالث أي رخصة أو حق باستخدام أي من حقوق الملكية الفكرية هذه دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من البنك.

٢-٢٧ تكون جميع الحقوق محفوظة لدى البنك أو مانحي التراخيص إلى البنك ولا تعود أي حقوق ملكية إليك بسبب أي تصريح أو حق وصول ممنوح لك لاستخدام عروض البنك.

٣-٢٧ لا يجوز لك نسخ أي معلومات أو منشورات أو مواد تسويقية أو تطبيقات برمجيات أو أي مواد أخرى واردة في أو تتعلق بعروض البنك أو الموقع الإلكتروني كلياً أو جزئياً أو عكس هندستها أو إلغاء التحويل البرمجي لها أو تعديلها أو توزيعها أو عرضها أو استخدامها بأي طريقة أخرى أو السماح لأي طرف آخر بالقيام بذلك دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من البنك.

٢٨- حقوق الأطراف الثالثة

١-٢٨ مع مراعاة أحكام البند (٢٨-٢)، أبرمت هذه الأحكام والشروط لتحقيق المنفعة لك وللبنك فقط، ولا يراد منها جلب المنفعة لأي طرف ثالث أو تمكينه من فرض تنفيذ أحكامها.

٢-٢٨ يحق للأطراف التالية فرض إحقاق كافة الحقوق و/أو المنافع التي تمنحهم إياها هذه الأحكام والشروط:

١-٢-٢٨ كلا من شركات البنك التابعة بما في ذلك خلفائهم ومن يتنازلون إليهم؛ و/أو

٢-٢-٢٨ خلفاء البنك و/أو من يتنازل إليهم و/أو مرشحيهم.

٢٩- الاستقلالية

١-٢٩ إذا تبين أن أي من أحكام هذه الأحكام والشروط غير قانوني أو غير ساري المفعول أو غير قابل للإنفاذ:

١-١-٢٩ يجوز فصل ذلك الحكم عن هذه الأحكام والشروط ولا تتأثر بذلك بقية الأحكام الأخرى؛ و

٢-١-٢٩ يتفاوض الطرفان بحسن نية على استبدال ذلك الحكم غير القانوني أو غير ساري المفعول أو غير القابل للإنفاذ بحكم آخر صالح وساري المفعول، ويكون له أقرب أثر اقتصادي ممكن لذلك الحكم غير القانوني أو غير الساري المفعول أو غير القابل للإنفاذ.

٣٠- عدم التنازل

١-٣٠ تعتبر الحقوق وسبل الانتصاف المنصوص عليها في هذه الأحكام والشروط إضافية ولا يستثيها القانون. ولا يكون البنك ملزماً بممارسة أي حقوق أو سبل الانتصاف على الإطلاق أو في أي وقت آخر مناسب. ولا يعتبر أي إحقاق أو تأخير من جانب البنك في ممارسة أي حق بموجب هذه الأحكام والشروط أو في أي مكان آخر بمثابة تنازل عن تلك الحقوق أو سبل الانتصاف أو أي حقوق أو سبل الانتصاف أخرى. لا تمنع أي ممارسة لمرة واحدة أو جزئية لأي حق أو سبيل الانتصاف من الممارسة الأخرى لذلك الحق، أو سبيل الانتصاف، أو ممارسة أي حق، أو سبيل الانتصاف آخر.

القانون المعمول به والاختصاص القضائي

- ١-٣١ تخضع هذه الأحكام والشروط السارية بينك وبين البنك وأي التزامات غير تعاقدية تنشأ عنها أو تتعلق بها للأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية.
- ٢-٣١ توافق بموجبه بصورة نهائية لا رجعة فيها على أنه في حال نشأ نزاع بينك وبين البنك، فإن لجنة المنازعات المصرفية هي التي ينعقد لها الاختصاص القضائي الحصري في النظر بكافة المسائل الناشئة أو المتعلقة بهذه الأحكام والشروط أو بموضوعها أو بإبرامها، بما في ذلك المسائل المتعلقة بوجودها وسريتها وإنهائها.
- ٣-٣١ يُفسر البند (٢-٣١) لمصلحة البنك فقط. ولا شيء يمنع البنك من إقامة دعوى قضائية بشأن أي منازعة تنشأ بينكما في أي اختصاص قضائي آخر خارج المملكة العربية السعودية (وتجاوزاً للشك، فإن ذلك يشمل أي اختصاص قضائي جرى فيها تسجيلك أو تأسيسك أو تقييم فيها أو تتخذ منها موطناً أو تملك أصولاً فيها). وإلى الحد المسموح به بموجب الأنظمة المعمول بها، يجوز للبنك رفع أو بدء أو متابعة الدعاوى المتزامنة في أكثر من اختصاص قضائي دون قيود.
- ٤-٣١ توافق بموجبه موافقة لا رجعة فيها على الخضوع لمحاكم أي اختصاص قضائي يقرر البنك الادعاء فيه ضدك، وعلى التنازل عن أي حق في الاعتراض على ذلك بحجة عدم ملاءمة مكان التقاضي.
- ٥-٣١ بصرف النظر عن مكان إقامتك أو محلك القانوني:
- ١-٥-٣١ توافق بموجبه موافقة لا رجعة فيها على قبول التبليغات بأية طريق يختارها البنك (وبما لا يخالف القانون) بشأن الإجراءات القضائية المقامة أمام أي محكمة أو في أي اختصاص قضائي، وتشمل مثل تلك الطرق ولكن لا تقتصر على ما يلي:
- ١-١-٥-٣١ البريد الإلكتروني أو الفاكس أو البريد المسجل إلى عنوانك؛
- ٢-١-٥-٣١ التبليغ عن طريق النشر في جريدة يومية واحدة أو أكثر تصدر في المملكة العربية السعودية أو في الاختصاص القضائي الخاضع له محل إقامتك أو مقرك القانوني (حسبما تكون الحالة) أو أي اختصاص قضائي آخر يعتبره البنك مناسباً؛
- ٣-١-٥-٣١ أي وسائل اتصال أو إبلاغ أو نشر أخرى تميز الأنظمة المعمول بها بتبليغ إشعارات الإجراءات القضائية بواسطتها من وقت لآخر؛
- ٢-٥-٣١ توافق بموجبه على أن يتم تبليغك بالإشعارات من خلال أي طرف تسمح به الأنظمة المعمول بها (بمن في ذلك البنك نفسه و/أو أي طرف يتصرف بالنيابة عن البنك في الأحوال التي توافق فيها المحكمة المختصة بتبليغك بتلك الطريقة)؛ و
- ٣-٥-٣١ توافق على أنه إلى الحد الذي تميزه الأنظمة المعمول بها، فإن تبليغ إشعارات الإجراءات القضائية بتلك الطريقة يستوفي كافة متطلبات إثبات الاختصاص القضائي الشخصي عليك والاختصاص القضائي للمحكمة المختصة.
- ٦-٣١ في حال الطلب من البنك، فإنك توافق وعلى نفقتك الخاصة على تعيين وكيل التبليغات الذي يعينه البنك لقبول التبليغات بالدعاوى المقامة ضدك.

الجزء (٢): أحكام وشروط أنواع حسابات الودائع

تتطبق أحكام الجزء (٢) هذا عليك بالقدر الذي تتقدم به بطلب أي من أنواع الحسابات/الخدمات ونوافق على تزويدك بما يلي:
تتطبق أحكام الجزء (٢) هذا حيثما يوافق البنك على تزويدك بأي من أنواع الحسابات/الخدمات التالية:

- (أ) الحساب الجاري
- (ب) حساب الوديعة الثابتة
- (ج) حساب وديعة تحت الطلب

الحسابات

١- الحسابات الجارية

- ١-١ الحساب الجاري هو عبارة عن حساب معاملات متاح بعمولات مقررها البنك من وقت إلى آخر يوفر لك إمكانية الوصول الفوري إلى أموالك.
- ٢-١ لكي تتمكن من فتح حساب جاري، يجب أن تكون شركتك مسجلة في المملكة العربية السعودية وتمتلك سجلاً تجارياً سارياً صادراً عن وزارة التجارة في المملكة، وألا يكون البنك ممنوعاً بموجب الأنظمة المعمول بها من التعامل معك، وأن تكون جميع البيانات التي قدمتها صحيحة وموثوقة حديثة.

الفائدة

- ٣-١ الرصيد المتاح في الحساب الجاري لا يحقق عادةً أي فائدة، ما لم يقدم البنك خلاف ذلك من وقت لآخر.

مزايا خدمات الحساب

- ٤-١ يقوم البنك، عند طلبك وبموافقة البنك، بتزويدك بواحدة أو أكثر من مزايا الخدمات التالية فيما يتعلق بحسابك:
 - ١-٤-١ تسهيلات التعليمات المستديمة.
- ٥-١ عند موافقة البنك على تزويدك بأي من مزايا خدمة الحساب، يخضع تقديم مزايا الخدمة تلك إلى الأحكام والشروط المعنية المعمول بها بموجب هذه الأحكام والشروط.
- ٦-١ تكون التفاصيل الخاصة لأي مزايا أخرى تتعلق بالحساب الجاري (بما في ذلك أي مزايا محددة) متوفرة على الموقع الإلكتروني.

٢- الودائع الثابتة لأجل

- ١-٢ الوديعة الثابتة لأجل هي وديعة بمبلغ محدد يتم إيداعها لمدة زمنية محددة وبمعدل فائدة ثابت. ولا يجوز زيادة مبلغ الوديعة الخاص بأي وديعة ثابتة أو تخفيضها خلال المدة المتفق عليها، بالرغم من أنه يجوز لك فتح أكثر من حساب وديعة ثابتة.
- ٢-٢ يجب عليك الاحتفاظ بحساب آخر من النوع الذي يحدده البنك من وقت إلى آخر طوال المدة المتفق عليها للوديعة الثابتة. يرسل البنك تأكيداً إليك عند فتح حساب الوديعة الثابتة، والذي يوضح المبلغ الأساسي للوديعة ومدة الاستحقاق المتفق عليها ومعدل الفائدة مستحق الدفع عن تلك المدة.
- ٣-٢ ستتوفر لدى مدير العلاقة المصرفية المسؤول عن حسابك تفاصيل الحد الأدنى للمبلغ المطلوب لربط أي وديعة لأجل أو أي مزايا أخرى تتعلق بتلك الوديعة (بما في ذلك أي مزايا محددة).

الفائدة

- ٤-٢ يتم احتساب الفائدة على أي وديعة ثابتة لأجل بالطريقة المتبعة في البنك وبالمعدل السائد وهو معدل ثابت لمدة متفق عليها للوديعة. لا تؤثر التقلبات في سعر الفائدة المعروض بين البنوك السعودية للودائع بالريال السعودي على الأسعار المحددة والمطبقة على الوديعة لأجل الثابتة طوال مدة الوديعة.

معاملات السحب

- ٥-٢ عندما تقوم بربط وديعة ثابتة لأجل لدى البنك، يلتزم البنك برد مبلغ الوديعة إليك بتاريخ الاستحقاق. ويجوز للبنك الموافقة على السحب المبكر لأي وديعة ثابتة ويكون من شأن ذلك السحب جعل الوديعة خاضعة إلى معدل فائدة أقل ورسوم السحب المبكر المقررة من قبل البنك من وقت إلى آخر (وهي الرسوم التي يجوز للبنك خصمها من المبلغ الأصلي للوديعة الثابتة قبل دفع المبلغ إليك).
- ٦-٢ لا يمكنك سداد أي دفعات أو القيام بأي عمليات سحب جزئية من حساب الوديعة الثابتة.

تاريخ الاستحقاق والتجديد

- ٧-٢ عند فتح حساب الوديعة الثابتة لأجل، يمكنك تزويد البنك بتعليمات مثل الحساب الذي سيتم إيداع المبلغ الأصلي فيه والفائدة المستحقة بتاريخ الاستحقاق. وبمجرد تزويد البنك بتلك التعليمات، يتم إضافة المبلغ الأصلي مع الفائدة المستحقة بتاريخ استحقاق الوديعة في الحساب الموضح في تلك التعليمات.
- ٨-٢ في حالة عدم إصدارك التعليمات إلى البنك تقضي إما بتسييل أو تجديد الوديعة الثابتة بمعدل فائدة متفق عليه بواسطة البنك قبل يومي عمل على الأقل من نهاية المدة المتفق عليها، يجوز للبنك (حسب تقديره المطلق) بنهاية المدة المتفق عليها، إما:
- ١-٨-٢ تسييل الوديعة الثابتة مع إضافة المبلغ الأصلي مضافاً إليه الفائدة المستحقة على الوديعة الثابتة في الحساب المشار إليه في التعليمات الصادرة إلى البنك أو في حالة عدم وجود هذه التعليمات، أي حساب من حساباتك؛ أو
- ٢-٨-٢ تجديد الوديعة الثابتة (١) بنفس مدة الوديعة المنتهية، و(٢) بمبلغ يساوي المبلغ الأصلي بالإضافة إلى الفائدة المستحقة على الوديعة المنتهية، و(٣) بمعدل الفائدة السائد بتاريخ التجديد، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك مع البنك.

٣- حسابات الودائع تحت الطلب

- ١-٣ حساب الوديعة تحت الطلب هو عبارة عن حساب مصمم لتزويدك بمزايا حسابات التوفير والحسابات الجارية و متاح بعمليات معينة يقررها البنك من وقت إلى آخر.
- ٢-٣ ستتوفر لدى مدير العلاقة المصرفية المسؤول عن حسابك تفاصيل الحد الأدنى للمبلغ المطلوب لربط أي وديعة معينة تحت الطلب أو أي مزايا أخرى تتعلق بتلك الوديعة (بما في ذلك أي مزايا محددة).

الفائدة

- ٣-٣ يجوز أن تكون حسابات الوديعة تحت الطلب محملة بالفائدة أو غير محملة بالفائدة على أساس الحساب المعين للوديعة تحت الطلب.
- ٤-٣ ستتوفر لدى مدير العلاقة المصرفية المسؤول عن حسابك المعلومات بشأن الحد الأدنى للرصيد الخاص بأي حساب وديعة معينة تحت الطلب محمل بالفائدة للحصول على فائدة وطريقة احتساب تلك الفائدة. ولا يتم احتساب أي فائدة إذا لم يتم الوفاء بمتطلبات الحد الأدنى للرصيد.
- ٥-٣ لا يتم إضافة الفائدة إلى أي حساب وديعة تحت الطلب محمل بالفائدة إلا إذا كان قد تم احتساب الحد الأدنى للفائدة. ويمكنك التعرف على تفاصيل الحد الأدنى للفائدة الخاص بأي نوع معين من حسابات الوديعة تحت الطلب من مدير العلاقة المصرفية الذي تتعامل معه.

معاملات السحب

- ٦-٣ يمكنك السحب من حساب الوديعة تحت الطلب الخاص بك باستخدام التحويلات.
- ٧-٣ يجوز أن يكون عدد السحوبات مقيداً بالطريقة التي يتم إبلاغك بها بواسطة البنك من وقت إلى آخر.
- ٨-٣ دفاتر الشيكات غير متاحة بالنسبة لحسابات الوديعة تحت الطلب.

استخدام حسابك

٤- استلام الاموال في الحساب

- ١-٤ يجوز للبنك إضافة أي مبلغ يتم استلامه من أي طرف ثالث إلى حسابك.
- ٢-٤ قد لا تتمكن من سحب المبالغ المودعة بواسطة البنك بالكامل أو الوصول إليها بأي طريقة أخرى بسبب:
- ١-٢-٤ ممارسة البنك لحقه بالمقاصة ضدك أو ضد أي من شركاتك التابعة؛
- ٢-٢-٤ الأجر والرسوم الخاصة بالبنك الدافع أو أي بنك وسيط؛
- ٣-٢-٤ القيود المفروضة على صرف العملة؛
- ٤-٢-٤ الوقت المطلوب لتحصيل المبلغ المودع بالكامل؛ و/أو
- ٥-٢-٤ أي قيود أخرى تنطبق على الطرف الذي قام بالإيداع.

٥- معاملات السحب من الحساب

- ١-٥ لا يجوز السحب إلا من المبالغ المحصلة المضافة إلى حسابك ويجوز:
- ٥-١-١ أن يكون السحب على أساس تعليمات صادرة منك إلى البنك بالدفع أو التحويل،
- ٥-١-٢ السحب من حسابات الودائع تحت الطلب، عند تقديم طلب باستخدام أي نموذج محدد من قبل البنك لهذا الغرض.

٦- التحويلات المالية

- ١-٦ يمكنك إجراء حوالات مالية عن طريق:
- ٦-١-١ إصدار تعليمات مستديمة إلى البنك لإجراء حوالات مالية على فترات محددة مسبقاً؛
- ٦-١-٢ تعبئة أي نموذج أو وسيلة اتصالات أخرى مقبولة لدى البنك لذلك الغرض.
- ٢-٦ بالرغم مما سلف ذكره، يجوز للبنك، من وقت إلى آخر، الحد من قدرتك على إجراء حوالات مالية من خلال نموذج محدد أو وسيلة محددة وفقاً لعرض البنك المرتبطة به الأموال المحولة أو لأي سبب آخر يراه البنك مناسباً.
- ٣-٦ إذا كان حساب المستفيد خارج المملكة العربية السعودية، يجوز للبنك، لتفادي التأخيرات، إعادة الأموال و/أو فرض أي رسوم ذات صلة، ويجوز للبنك أن يطلب منك موافاته بتفاصيل حساب المستفيد فيما يتعلق بالبيانات المحددة للحسابات في تلك الدولة.
- ٤-٦ بصفة عامة، لا يجوز إلغاء الحوالات المالية فور تنفيذها. ويجب عليك التأكد من تقديمك لمعلومات دقيقة في تعليماتك بغرض تفادي أي حوالات مالية غير مقصودة. وبالرغم من أن البنك سيبدل مجهودات معقولة لتنفيذ أي تعليمات بإيقاف عملية الدفع، فإن البنك لا يتحمل أي مسؤولية في حالة عدم قدرته على القيام بذلك والإفراج عن الأموال (وتقرر بأن البنك لا يجوز له استرداد الأموال إلا بموافقة المستفيد). وسوف يعتمد البنك على كافة المعلومات المقدمة من قبلك فيما يتعلق بحوالات الأموال (بما في ذلك أي بيانات لحساب المستفيد) وتتحمل المسؤولية وحكك عن أي أخطاء في المعلومات المقدمة من جانبك إلى البنك.
- ٥-٦ يتم تنفيذ طلب الحوالة المالية بتاريخ التحويل (خلال ساعات العمل الرسمية للبنك ووفقاً لأوقات الإغلاق المحددة). ويجوز للبنك تأخير أو رفض تنفيذ أو إنجاز معاملة الحوالة المالية (ولا يتحمل أي مسؤولية تجاهك بخصوص ذلك التأخير أو الرفض) في حالة:
- ٥-٦-١ عدم وجود أموال كافية في حسابك؛
- ٥-٦-٢ تجاوز الحوالة المالية أي حد مقرر من قبل البنك من وقت إلى آخر؛
- ٥-٦-٣ يكون لدى البنك سبب يحمله على الاعتقاد بأن الحوالة المالية سوف أو يمكن أن تؤدي إلى مخالفة الأنظمة المعمول بها أو السياسات الداخلية الخاصة بالبنك؛
- ٥-٦-٤ لا يجوز للبنك القيام بذلك بموجب الأنظمة المعمول بها أو السياسات الداخلية للبنك؛
- ٥-٦-٥ مساورة البنك شك أو يكون لديه سبب يحمله على الاعتقاد بأن حسابك قد يتعرض إلى إساءة الاستخدام أو محل لغسيل الأموال أو أنشطة احتيالية؛
- ٥-٦-٦ عدم موافاة البنك بالمعلومات اللازمة لإنجاز الحوالة المالية أو إذا كانت تلك المعلومات غير صحيحة (بما في ذلك المعلومات المطلوبة بواسطة بنك المستفيد أو أي بنوك وسيطة)؛
- ٥-٦-٧ أن يكون البنك مطالباً بالالتزام بأي حكم محكمة أو أي قوانين معمول بها أو أي من السياسات الداخلية الخاصة بالبنك؛
- ٥-٦-٨ إصدار تعليماتك إلى البنك بإيقاف معاملة الحوالة المالية؛
- ٥-٦-٩ أن الحساب المحدد للمستفيد غير محتفظ به لدى بنك المستفيد؛
- ٥-٦-١٠ لم تكن بيانات حساب المستفيد المسجلة لدى بنك أو فرع بنك المستفيد تشكل جزءاً من نظام المقاصة؛
- ٥-٦-١١ عدم التزامك بهذه الأحكام والشروط؛
- ٥-٦-١٢ في حالة وجود أي أسباب تؤدي إلى أو تساهم في التأخير أو الرفض المسؤول عنه بنك المستفيد أو أي بنك وسيط أو أي مؤسسة أخرى؛ و/أو
- ٥-٦-١٣ وجود أي سبب وجيه آخر للتأخير أو الرفض.
- ٦-٦ لا يتحمل البنك ولا الشركات التابعة له أي مسؤولية، ويجب إعفاء وإبقاء البنك مع الشركات التابعة له معفية، من أي مسؤولية ناشئة عن التزام البنك بتعليماتك بما في ذلك التعليمات الخاصة بتنفيذ أو إيقاف أي حوالة مالية (بما في ذلك أي تأخير أو رفض للحوالة المالية ينشأ عن الظروف المذكورة في البند (٥-٦) أو أي التزامات ضريبية ناشئة عن الحوالة المالية). ولتجنب أي شكوك، يتضمن التعويض الأنف الذكر أيضاً أي مسؤولية عن أي تكاليف تتعلق بتحويل العملة ورسوم البنك والمراسل وأي رسوم توجيه أخرى أو رسوم إدارية أو تكاليف وخسائر أخرى فيما يتعلق بحوالتك المالية.

- ٧-٦ يجب عليك التأكد من وجود أموال كافية في حسابك قبل إجراء أي حوالات مالية. وإذا أصبح حسابك، لأي سبب من الأسباب، مكشوفاً نتيجة لأي حوالة مالية، فإنك تكون ملزماً برد أي مبلغ مسحوب على المكشوف فوراً بما في ذلك الرسوم المتطبقة.
- ٨-٦ تنفيذ وتضمن وتتعهد بأن أي حوالات مالية مطلوب تنفيذها بواسطة أو بالنيابة عنك لا تؤدي إلى مخالفة أي قوانين معمول بها أو هذه الأحكام والشروط (أو أي من السياسات الداخلية الخاصة بالبنك التي تكون على علم بها).
- ٩-٦ يجوز للبنك الاتصال بك للتأكد والتحقق من هوية المستفيد بشأن أي حوالة مالية (وأي تعديلات على بيانات المستفيد من الحوالة المالية) قبل تنفيذها.
- ١٠-٦ في تاريخ الدفع، يحتفظ البنك بالحق في تحديد أولوية طلبات تحويل الأموال مقابل أي طلبات دفع أخرى مقدمة أو أي ترتيبات دفع أخرى مع البنك. ويكون للبنك الحق في عدم تنفيذ أو إنجاز أي حوالة مالية يعتقد، بعد تحديد أولوية الدفعات، أن الحساب قد يصبح مكشوفاً.
- ١١-٦ لا تتم تحويلات الأموال بشكل فوري، فقد تستغرق بعض الوقت لتنفيذها (على سبيل المثال، نتيجة لأي صيانة بالأنظمة). وقد يستغرق الأمر عدة أيام عمل (باستثناء العطلات الرسمية في المملكة العربية السعودية والدولة التي يوجد فيها حساب المستفيد) لكي تصل الأموال إلى المستفيد. تعليمات تحويل الأموال:
- ١-١١-٦ لتحويل مبلغ من حساب تم استلامه بتاريخ يوم عمل، ولكن بعد آخر موعد محدد، يتم تنفيذ عملية التحويل يوم العمل التالي؛
- ٢-١١-٦ لتحويل مبلغ بالريال السعودي إلى أي حساب غير مفتوح لدى البنك، يتم استلامها بعد آخر موعد محدد أو في أي يوم غير مصادف ليوم عمل، لا يتم تنفيذها حتى يوم العمل التالي؛ و
- ٣-١١-٦ لتحويل مبلغ بعملة (بخلاف الريال السعودي) إلى حساب لدى بنك آخر مستلمه بعد آخر موعد محدد، يتم تنفيذها في اليوم التالي المصادف ليوم عمل في: (أ) المملكة العربية السعودية، و(ب) البلد المحتفظ فيه بحساب المستفيد، و(ج) المركز المالي الخاص بالعملة المعنية.
- ١٢-٦ لا يقوم البنك بالرد على أو المشاركة في الرد على أي استفسارات أو نزاعات من أي طبيعة مهما كانت قد تنشأ بينك وبين المستفيد.
- ١٣-٦ في حالة رفض بنك المستفيد حوالتك المالية لأي سبب كان، يتم إعادة الأموال بسعر الصرف بتاريخ يوم الاسترداد. وبالإضافة إلى ذلك، فإنك تتحمل المسؤولية وحدك عن أي تكاليف تتعلق بتحويل العملة ورسوم البنك والمراسل وأي رسوم توجيه أخرى أو رسوم إدارية أو تكاليف وخسائر أخرى فيما يتعلق برفض تحويل أموالك.
- ١٤-٦ إذا لم تتضمن تعليماتك الصادرة إلى البنك طريقة محددة لقيام البنك بخصم أي رسوم أو أي أجور بنوك مراسلة وأي رسوم توجيه أخرى فيما يتعلق بأي حوالة مالية، يخصم البنك جميع الرسوم المفروضة من حسابك ويتم خصم أي رسوم خاصة بالبنوك المراسلة أو رسوم توجيه أخرى من مبلغ الحوالة.
- ١٥-٦ في حالة عدم وجود أموال كافية في حسابك بتاريخ التحويل، يجوز للبنك، دون تحمل أي مسؤولية مهما كانت وبالرغم من أي شيء وارد في هذه الأحكام والشروط، محاولة تنفيذ الحوالة المالية بعد تاريخ التحويل أو انتهاء التعليمات المستديرة الصادرة عنك. وبالرغم مما سلف، يتم تحويل الأموال بنجاح فقط في حالة وجود أموال كافية في حسابك.
- ٧-٤ التعليمات المستديرة وتعليمات التحويل ما بين الحسابات**
- ١-٧ يقوم البنك بتنفيذ أي تعليمات مستديرة/تعليمات بتحويل الأموال من حساب إلى آخر بالنيابة عنك فقط في حالة وجود أموال كافية في الحساب المعني بالتواريخ المحددة.
- ٢-٧ في حالة عدم قدرة البنك على إنجاز ثلاث دفعات متتالية بسبب عدم وجود أموال كافية، يتم التعامل مع التعليمات المستديرة / تعليمات التحويل من حساب إلى آخر على أنها ملغاة دون تقديم البنك لأي إشعار لك.
- ٣-٧ لا يتحمل البنك المسؤولية عن أي تأخيرات أو خسائر أثناء تحويل الأموال أو أخطاء في الإرسال أو أي أخطاء من جانب البنوك المراسلة فيما يتعلق بأي تعليمات مستديرة / تعليمات تحويل الأموال من حساب إلى آخر.
- ٤-٧ يجب إخطار البنك بأي صياغة للتعليمات المستديرة / تعليمات تحويل الأموال من حساب إلى آخر خطأً أو تأخيرها أو تعديلها أو إلغائها، ويجب تقديمه سلفاً قبل وقت كافٍ من تاريخ التنفيذ.
- ٥-٧ يتم إجراء أي تعديلات، وإلغاءات فيما يتعلق بأي تعليمات مستديرة / تعليمات بتحويل الأموال من حساب إلى آخر والمستلمة قبل أسبوع واحد على الأقل من تاريخ الدفع بتاريخ الاستحقاق التالي.
- ٦-٧ يتم فرض رسوم على تسجيل التعليمات المستديرة / تعليمات تحويل الأموال من حساب إلى آخر وتعديلها وإلغائها وتنفيذها.

قائمة المصطلحات

١- التفسيرات

- في هذه الأحكام والشروط، وما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك، فإن:
- (أ) الإشارات إلى ضمير المخاطب "أنت" والملكية "الخاص بك" تفسر على أنها إشارات لأي من المفوضين بالتوقيع بالنيابة عنك ووكلائك ومستخدميك حملي البطاقات بالنيابة عنك ومدرائك ومسؤوليك وموظفيك؛
- (ب) عناوين البنود مخصصة لأغراض الرجوع إليها ولا أثر لها على تفسير هذه الأحكام والشروط؛
- (ج) أي إشارة إلى أي من أحكام الأنظمة المعمول بها تكون إشارة إلى ذلك الحكم بصيغته الممددة أو المطبقة أو المعدلة أو المعاد سنّها، وتشمل أي تشريع ملحق بتلك الأنظمة؛
- (د) مالم ينص تحديداً على خلاف ذلك، فإن الإشارات إلى التواريخ بالأشهر والسنوات تكون حسب التقويم الميلادي؛
- (هـ) الكلمات الواردة بصيغة المذكر في هذه الأحكام والشروط تشمل تلك المقابلة لها بصيغة المؤنث، كما أن الكلمات الدالة على العدد المفرد تشمل الجمع، والعكس صحيح؛
- (و) الكلمات المستخدمة للإشارة إلى شخص تشمل الكيانات الفردية والشراكات الفردية والشركات والمؤسسات أو أي شخص طبيعي أو اعتباري آخر مهما كان؛
- (ز) حيثما يتم استخدام كلمة "يتضمن" تفسر على أنها "تتضمن على سبيل المثال لا الحصر" ومصطلح "بما في ذلك" يفسر على أنه "بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر"؛
- (ح) في الأحوال التي تنص هذه الأحكام والشروط على أن يجوز أو يحق للبنك أو يُسمح له أو أنه مفوض في فعل شيء أو تقرير مسألة ما أو البت فييها (بأية صيغة كانت)، فإن من حقه أن يقوم بذلك وفقاً لتقديره الخاص، ما لم تنص الأحكام والشروط صراحة على غير ذلك؛ و
- (ط) الإشارات الواردة في أي جزء (أو قسم من أي جزء) من هذه الأحكام والشروط إلى أي بند تفسر على أنها إشارات إلى بند في ذلك الجزء (أو ذلك القسم من الجزء)، مالم ينص على خلاف ذلك تحديداً.

٢- التعريفات

تكون للعبارات الآتية الواردة في هذه الأحكام والشروط المعاني المبينة أمام كل منها، ما لم يقتض سياق النص غير ذلك:

الحساب	أي حساب باسمك لدى البنك من وقت إلى آخر؛
معلومات الحساب	يعني هذا التعبير أي معلومات تتعلق بك وبجسابك بما في ذلك رقم الحساب ومبلغ الفائدة المخصوم من الحساب أو قيمة الفائدة المضافة إلى الحساب ومبلغ الحساب واسمك (وأسماء ملاكك المنتفعين إذا كنت شركة) وعنوانك وتاريخ / مكان ميلادك وبلد الإقامة ورقم التأمين الاجتماعية ورقم التعريف الضريبي ومعلومات تتعلق بأي أموال أو استثمارات محتفظ بها لدى البنك بالنيابة عنك أو أي معلومات مالية أخرى؛
رقم الحساب	رقم متسلسل فريد مخصص لكل حساب؛
بنك أبوظبي التجاري	بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع. فرع السعودية وجميع فروع وخلفائه ومن يتنازل إليهم؛
عروض بنك أبوظبي التجاري	أي حساب أو منتج أو خدمة أو تسهيلات أو مزايا أو برنامج مكافآت يقدمها البنك من وقت إلى آخر.

العنوان الفعلي (ويشمل مقر إقامتك أو عملك أو أي عنوان آخر يتم فيه استلام المراسلات): و

(أ) رقم الهاتف الأرضي؛

(ب) رقم الهاتف المتحرك؛

(ج) رقم الفاكس؛

(د) البريد الإلكتروني؛

أو

(هـ) أي جهة اتصال أو طريقة اتصال أخرى يمكن الوصول إليك من خلالها لأغراض تسليم مراسلات البنك بأي طريقة، بما في ذلك أي مزود خدمة بريد محلي أو وكيل تليفات، حسبما يكون مسجلاً في سجلات البنك من وقت إلى آخر؛

والتي يتم قيدها في السجلات من وقت لآخر؛

العنوان

شركات تابعة

فيما يتعلق بالبنك، الشركات الفرعية والشركات الأم والمساهمين وأي أشخاص آخرين يسيطرون بصفة مشتركة أو من خلال الملكية مع البنك أو أي شركات حليفة أو أعضاء مجلس إدارة أو موظفين أو مسؤولين أو ممثلين أو فروع أو شركاء أو مستشارين مهنيين أو مزودي خدمات أو متنازل إليهم أو وكلاء أو شركات تأمين أو مقاولي أطراف ثالثة أو بنوك أطراف ثالثة أو مؤسسات مالية أو وكالات معلومات ائتمانية أو وكالات رفع تقارير، ووكالات تحصيل الديون وخلفاء كل منهم ومن يتنازلون إليهم؛ و فيما يتعلق بك، المفوضين بالتوقيع ووكلائك والمستخدمين والشركات الفرعية التابعة والشركات الأم والمساهمين وأي أشخاص آخرين يسيطرون بصفة مشتركة أو يملكون معك أو الملاك المنتفعين النهائيين أو المسيطرين أو أعضاء مجلس الإدارة أو الموظفين أو المسؤولين أو الممثلين أو الفروع أو الشركاء أو المستشارين المهنيين أو مزودي الخدمات أو الوكلاء أو شركات التأمين أو مقاولي الأطراف الثالثة وبنوك الأطراف الثالثة والمؤسسات المالية.

التنبيهات

الرسائل أو الإشعارات (بخلاف الإشعارات عبر الهاتف المتحرك) المرسله من البنك إليك عبر الرسائل النصية القصيرة أو البريد الإلكتروني أو أي وسيلة اتصالات أخرى متاحة.

الأنظمة المعمول بها

كافة الأنظمة و/أو الأنظمة (بما في ذلك أي قوانين أو أنظمة صادرة عن المصرف المركزي السعودي أو جهة تنظيمية أخرى يخضع لها البنك) أو المراسيم أو القواعد أو الأحكام أو الأنظمة التشريعية أو المدونات القانونية الاختيارية أو التوجيهات أو أوامر المحاكم أو متطلبات أو تعليمات خاصة بأي سلطة حكومية أو الاتفاقيات أو المعاهدات المبرمة بين البنك وأي جهة حكومية أو سلطة تنظيمية أو بين الحكومة والسلطات التنظيمية (في كل حالة، سواء كانت محلية أو أجنبية أو دولية) وبما في ذلك أي عقوبات؛

الوكيل

أي شخص يعتقد البنك بشكل معقول أنه وكيل معين بموجب سند توكيل ولديه صلاحية التصرف بالنيابة عنك فيما يتعلق بأي من عروض البنك وهذه الأحكام والشروط؛

المفوض بالتوقيع

أي شخص تُعيَّنه طبقاً لأحكام البند (١٤) من الجزء (١)،

الرصيد المتاح

الرصيد الجاري ناقصاً أي شيكات مودعة أو أي أوامر دفع أخرى مسجوبة على بنوك أخرى ولم يتم تحصيلها بعد؛

البنك

بنك أبوظبي التجاري، والإشارة إلى ضمير المتكلم "نحن" والملكية "الخاص بنا" تعني بنك أبوظبي التجاري؛

لجنة المنازعات المصرفية

لجنة المنازعات المصرفية هي لجنة تأسست في المملكة العربية السعودية بموجب الأمر السامي رقم ٨/٧٢٩ بتاريخ ١٤٠٧/٧/١٠ هجري (الموافق ١٩٨٧/٣/١٠ ميلادي)، والمعاد تشكيلها بموجب الأمر الملكي رقم ٣٧٤٤١ بتاريخ ١٤٢٣/٨/١١ هجري (الموافق ٢٠١٢/٧/١١ ميلادي) (الأمر الملكي رقم ٣٧٤٤١) ولجنة الاستئناف التابعة لها وأي جهة تليها. وكتاهما تعمل تحت إشراف البنك المركزي السعودي، وأي جهة بديلة أو تحمل اسماً جديداً يتم تكليفها في أي وقت بتسوية المنازعات المتعلقة بالمؤسسات المصرفية؛

المتعلقات المصرفية

ترتبط بعلاقتك بالبنك وقد يطلب منك البنك الاحتفاظ بها في سرية تامة وفي مكان آمن أو التي قد تحتوي بأي طريقة أخرى على (أو تمكن من الوصول إلى) معلومات سرية؛

الضرع

أي من فروع بنك أبوظبي التجاري في المملكة العربية السعودية؛

يوم العمل

جميع الأيام التي تكون فيها البنوك مفتوحة لممارسة أعمالها في المملكة العربية السعودية؛

حساب وديعة تحت الطلب

يكون لهذا التعبير المعنى المحدد له في البند (٣-١) من الجزء (٢)؛

الرسوم

كافة الرسوم والأجور والتكاليف والعمولات والغرامات والمصاريف الأخرى المستحقة الدفع بواسطتك إلى البنك بخصوص أي من عروض البنك أو فيما يتعلق بالتزامك بأي من الأنظمة المعمول بها، حسب المنصوص عليه في جدول الأجر والخدمات ودليل الأسعار أو حسبما يحددها و/أو يبلغك بها البنك من وقت إلى آخر؛

المراسلات

(أ) جميع الإشعارات والمعلومات والمستندات والبيانات والتعليمات والمراسلات الأخرى المرسله منك إلى البنك (بما في ذلك التعليمات الإلكترونية وطلبات التسليم الدولية)؛

(ب) جميع الإشعارات والإخطارات وأوامر الدفع وكشوف الحسابات والطلبات والتنبيهات والإشعارات عبر الهاتف المتحرك والطلبات المنفذة عبر البريد الإلكتروني والإيصالات وأي مراسلات أخرى مرسله من البنك إليك بما في ذلك أي رسائل إلكترونية مرسله من البنك إليك بطريقة مسموح بها بموجب الأنظمة المعمول بها؛

معلومات حسابك ومعلومات الحماية وأي مراسلات وأي معلومات أخرى ذات طبيعة سرية؛	المعلومات السرية
مزود خدمة الهاتف المتحرك المستخدم من قبلك؛	مزود خدمة الهاتف المتحرك
يكون لهذا التعبير المعنى المحدد له في البند (١-١) من الجزء (٢)؛	الحساب الجاري
آخر موعد في أي يوم عمل يمكن إجراء المعاملات فيه خلال نفس يوم العمل حسبما يحدده البنك من وقت إلى آخر؛	آخر موعد محدد
أي توقيع إلكتروني أو رقمي (أو أي شكل آخر من أشكال التأكيد أو القبول الإلكتروني)؛	التأكيد الرقمي
تعليمات البريد الإلكتروني المستلمة من المفوض بالتوقيع	التعليمات الإلكترونية
أي من المستندات التالية:	مستند تأسيس
(أ) شهادة السجل التجاري؛	
(ب) عقد التأسيس والنظام الأساسي وأي مستندات تأسيسية أخرى؛	
(ج) رخصة الاستثمار الأجنبي؛ و/أو	
(د) أي مستند آخر قد يحدده البنك من وقت إلى آخر؛	
كشف الحساب الإلكتروني الشهري أو الدوري الذي يصدره البنك إليك، ويوضح رصيد ومعاملات الحساب خلال الفترة الصادرة عنها كشف الحساب؛	كشف الحساب الإلكتروني
فيما يتعلق بالتحويل من عملة إلى أخرى، سعر الصرف السائد والمطبق في البنك؛	سعر الصرف
قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية الأمريكي لسنة ٢٠١٠ وتشريعات وزارة الخزانة الأمريكية الأخرى ذات الصلة (وتعديلاتها من وقت لآخر) وكافة التشريعات السارية الأخرى المعمول بها في أي اختصاص قضائي من وقت لآخر؛	قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (فاتكا)
يكون لهذا التعبير المعنى المحدد له في البند (١-٢) من الجزء (٢)؛	الوديعة الثابتة
الحساب الذي يتم ربط الوديعة الثابتة به؛	حساب الوديعة الثابتة
أي ظروف خارجة عن إدارة وسيطرة البنك أو شركاته التابعة (أو مزود خدمة للبنك أو أي من شركاته التابعة) بشكل معقول تؤثر على قدرته أو قدرة شركاته التابعة على الوفاء بأي من التزاماتهم بموجب هذه الأحكام والشروط بما في ذلك الحرائق والفيضانات والعواصف والزلازل والانفجارات والحروب والأعمال العدائية والحوادث بصرف النظر عن أسبابها والإضرابات والنزاعات العمالية وقطع الطرق والسعي للسيطرة أو أي نزاعات مهنية أخرى أو النقص في إمدادات الطاقة أو أي تصرفات جنائية أو أعمال إرهابية أو قلاقل مدنية أو مقاطعات أو أوامر استيلاء أو مصادرة للمرافق أو تصرفات الأعداء الأجانب أو انقطاع خطوط الهواتف أو خدمات الاتصالات الأخرى أو عدم توافر أو إعاقة مرافق الحاسب الآلي أو مرافق معالجة/تخزين البيانات أو أي مرافق أو خدمات أخرى يستخدمها البنك أو شركاته التابعة.	القوة القاهرة
أي نموذج يحدده البنك لأي غرض معين (مثل أي طلب للحصول على أي عرض معين من عروض البنك أو نموذج لأي تعليمات صادرة إلى البنك) قد يتم تعبئته:	النموذج
(أ) خطياً بصيغة ورقية أو إلكترونية؛	
(ب) بتعليمات شفوية تقدم شخصياً أو عبر الهاتف؛	
(ج) باستخدام قائمة مراجعة إلكترونية عبر الموقع الإلكتروني؛	
(د) من خلال أي وسيلة قبول إلكترونية أو رقمية بما في ذلك البريد الإلكتروني و/أو	
(هـ) بأي وسيلة أخرى لتوجيه التعليمات أو التأكيدات التي يعتمدها البنك من وقت لآخر؛	
تحويل الأموال من حساب إلى حساب آخر أو إلى حساب لدى أي بنك آخر أو مؤسسة مالية أخرى بالريال السعودي أو أي عملة أخرى مطبقة في البنك طبقاً لتعليماتك ووفقاً لأحكام البند (٦) من الجزء (٢)؛	الحوالات المالية
براءات الاختراع والعلامات التجارية وعلامات الخدمات والحقوق (المسجلة أو غير المسجلة) في أي تصميمات أو طلبات خاصة بأي من الأشياء الأنفة الذكر والأسماء التجارية وأسماء الشركات وحقوق الملكية الفكرية (بما في ذلك حقوق برامج الكمبيوتر) والحقوق الطوبوغرافية والمعرفة الفنية والمعادلات والمعالجات والمعلومات السرية والمعارف والمعلومات الخاصة وحقوق قواعد البيانات وكافة الحقوق وطرق وأشكال الحماية ذات طبيعة مماثلة لأي من الأشياء الأنفة الذكر أو الأشياء ذات الأثر المعادل؛	حقوق الملكية الفكرية
نموذج طلب تفعيل خدمة معيماً وموقع من جانبك ومقدم إلى البنك تصدر فيه تعليماتك وتفويضك للبنك بتسليم جهاز الرمز المميز خارج دولة الإمارات، على أن يحتوي ذلك الطلب على البيانات الكاملة لعنوان التسليم خارج الدولة؛	طلب التسليم الدولي

(سواء كانت ناشئة فيما يتعلق بك أو بالبنك أو بأي طرف ثالث) أي خسائر أو مطالبات أو مبالغ أو ديون أو طلبات أو تأخير أو التزامات أو مصاريف أو أضرار أو تكاليف أو إجراءات أو غرامات أو رسوم أو أي التزامات أخرى بما في ذلك التكاليف القانونية أو أي خسائر مهما كانت ناشئة (سواء فعلية أو طارئة أو مبدئية أو تبعية منفردة أو مشتركة وسواء كانت أم لم تكن مستحقة بعد) بما في ذلك أي خسائر سواء مباشرة أو غير مباشرة أو تبعية أو بالتزامن حتى وإن كان قد تم الإشعار بإمكانية حدوث تلك الخسائر أو الأضرار وبصرف النظر عما إذا كانت أي مطالبة قائمة على أساس خسارة الأرباح أو خسارة عوائد الأعمال أو الاستثمارات أو السمعة التجارية أو ادخارات متوقعة أو بيانات؛

مبلغ الفائدة أو ما يعادله (على النحو الذي يقره البنك من وقت إلى آخر ودون فرض أي التزام بتوجيه أي إشعار إليك) والمستحق لحسابك قبل أن تصبح مؤهلاً للحصول على أي فائدة على ذلك الحساب.

مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية؛
كشف الحساب الشهري أو كشف الحساب الدوري المطبوع الصادر من البنك إليك (حسبما ينطبق) ويوضح الرصيد والمعاملات على الحساب خلال الفترة الصادر عنها كشف الحساب؛

الموقع الإلكتروني

معدل الفائدة السائد المنطبق والمقرر من البنك من وقت إلى آخر والذي ينطبق على أي حساب (بما في ذلك، لتفادي اللبس، حساب بطاقة الائتمان التجارية) المعروض على لوحة الإعلانات في الفرع وجدول الأجور ودليل الخدمات والأسعار والموقع الإلكتروني أو تلك الطريقة الأخرى التي يحددها البنك؛

يكون لهذا التعبير المعنى المحدد له في البند (١١-١٠) من الجزء (١)؛

أي دولة يتم تصنيفها من وقت إلى آخر بموجب العقوبات على أنها دولة يمنع ويحظر التعامل معها نهائياً؛

كافة البيانات والتسجيلات والمستندات والسجلات والحسابات المحفوظة لدى البنك أو أي من شركاته التابعة في أي هيئة كانت، سواء نسخ أصلية أو صور، بما في ذلك النسخ المطبوعة أو الرقمية أو الإلكترونية أو السمعية أو المرئية المتعلقة بك وباستخدامك لأي من عروض البنك ومعلومات الحساب وكافة المعاملات أو المراسلات بينك وبين البنك؛

الشخص:

(أ) المدرج أو المملوك أو المسيطر عليه أو المرتبط بطريقة أخرى بشخص مدرج على لائحة عقوبات، أو أي شخص يتصرف بتوجيهات ذلك الشخص أو بالنيابة عنه؛

(ب) المقيم أو الخاضع مؤسسته لقوانين دولة أو إقليم خاضع لعقوبات على مستوى هذه الدولة أو الإقليم (بتاريخ هذه الأحكام والشروط، إيران وكوريا والسودان وكوريا الشمالية وسوريا وشبه جزيرة القرم) أو أي شخص مملوك لمثل ذلك الشخص أو لأي شخص مستهدف بالعقوبات بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو يخضع لسيطرته أو مرتبط به أو يتصرف بالنيابة عنه أو وفق توجيهاته؛ أو

(ج) المستهدف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالعقوبات؛

أي قوانين أو قواعد أو أنظمة أو مراسيم أو إشعارات أو أوامر (بما في ذلك أي أوامر تنفيذية) تتعلق بالمقاطعات أو العقوبات أو مكافحة غسيل الأموال أو مكافحة تهريب المخدرات أو مكافحة تمويل الإرهاب أو ضوابط التصدير أو أي أنشطة أو قيود مماثلة صادرة عن أي سلطة اختصاص قضائي أو شخص بما في ذلك:

(أ) أي منطقة اختصاص قضائي يمارس البنك أو شركاته التابعة أو أي من عملائه فيها أعماله؛

(ب) أي منطقة اختصاص قضائي يرسل البنك أو شركاته التابعة أي من مراسليه الدفعات من خلال أنظمتها المالية؛

(ج) أي جهات حكومية في المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة (بما في ذلك وزارة خزانة جلالتهما) أو أي دولة أخرى عضو في الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية (بما في ذلك مكتب مراقبة الأصول الأجنبية ووزارة التجارة الأمريكية ووزارة الخارجية الأمريكية) والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة،

وفي كل حالة، الصادرة ضد أي منطقة اختصاص قضائي أو دولة أو بلد أو إقليم أو مكان أو بضائع أو أنشطة سفن أو أشخاص سواء كانت قابلة للإنفاذ بشكل مباشر أو غير مباشرة ضد البنك.

قائمة الأشخاص المعنيين والأشخاص المحظورين بصورة خاصة الصادرة عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، والقائمة الموحدة للمستهدفين بالعقوبات المالية وقائمة حظر الاستثمار الصادرة عن الخزانة البريطانية، وقائمة المنظمات الإرهابية التي تنشرها الجهات أو الهيئات الحكومية المختصة في المملكة العربية السعودية من وقت لآخر وقائمة الجزاءات الموحدة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وكافة القوائم الأخرى المماثلة أو الإعلانات العامة عن العقوبات الصادرة أو المحفوظة لدى أي سلطة قضائية أو حكومة أو هيئة تشريعية أو جهة فوق وطنية أو هيئة إنفاذ تنظيمية (وكل تعديل يطرأ على أي مما سبق من وقت لآخر)؛

العملة الرسمية للمملكة العربية السعودية؛

أي جدول لرسوم ومعدلات الفائدة الخاصة بالبنك المطبق من وقت إلى آخر والمتاح في أي فرع عند الطلب أو على الموقع الإلكتروني، حسبما يجرى تعديله من وقت إلى آخر؛

الالتزامات

الحِد الأدنى للفائدة

مكتب مراقبة الأصول الأجنبية

كشف الحساب المطبوع (نسخة ورقية)

المنصة

المعدل السائد

المنتجات والخدمات

دولة محظورة

السجلات

شخص محظور

العقوبات

قائمة العقوبات

الريال السعودي

جدول الرسوم

أي ضمان أو رهن حيازي أو حجز أو رهن عقاري أو التزام أو قيد قانوني أو تنازل أو تعهد أو شيك موقع أو كمبيالة أو هامش نقدي أو سند إذني أو ضمان آخر له تأثير مماثل؛	الضمان
هوية المستخدم والرمز ورقم التعريف الشخصي وكلمة المرور لمرة واحدة ورقم التعريف الشخصي الهاتفي وإيجابتك السرية على أي أسئلة لأمن المعلومات وأي معلومات أخرى قد يطلب منك البنك موافاته بها بغرض الوصول إلى أي من عروضه؛	المعلومات الأمنية
يكون لهذا التعبير المعنى المحدد له في البند (١١-١٠) من الجزء (١)؛	انقطاع الخدمة
مؤسسات الأعمال الصغيرة أو المتوسطة؛	الشركات الصغيرة والمتوسطة
الرسائل النصية القصيرة المرسلة عبر الهاتف المتحرك أو البريد الإلكتروني أو أي وسيلة اتصالات أخرى؛	رسالة نصية قصيرة
الخصائص المحددة والأحكام والشروط التكميلية المنطبقة على أي عرض معين من عروض البنك والتي يتم الإفصاح عنها و/أو إتاحتها في أو من خلال الموقع الإلكتروني أو بتلك الصيغة الأخرى حسبما يقرر البنك من وقت إلى آخر؛	الخصائص المحددة
كشف الحساب الإلكتروني أو كشف الحساب المطبوع حيثما ينطبق؛	كشف الحساب
أي التزام يخضع أو احتجاز لحساب أو على حساب أي ضريبة أو مفروضات أو أي رسوم أخرى أو محتجزات ذات طبيعة مماثلة بالإضافة إلى أي التزامات متعلقة بتقديم معلومات وإصدار إشعارات بما في ذلك أي التزام بموجب قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (فاتكا) وكافة الاتفاقيات المشتركة لحكومة المملكة العربية السعودية مع الحكومة الأمريكية أو أي حكومة أخرى بشأن تطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (فاتكا)، وأي نظام مماثل أو قائم أو مستقبلي يراد منه تحقيق أمن تبادل المعلومات للأغراض الضريبية، بما في ذلك المعايير الموحدة للإبلاغ الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وأي تشريع مماثل ساري المفعول في أي اختصاص قضائي آخر و/أو أي قوانين و/أو تشريعات حكومية مشتركة (محلية أو غير محلية) يتم اعتمادها بموجب تطبيق ما سبق؛	الالتزامات الضريبية
مع مراعاة أحكام البند (١-٤) من الجزء (١)، وهذه الأحكام والشروط العامة المتعلقة بالعلاقة المصرفية لشركتك مع البنك (بما في ذلك كافة الأجزاء التي تحكم استخدام أي منتج أو خدمة معينة يقدمها البنك)، وجدول الرسوم ودليل الخدمات والأسعار وشروط أي نموذج فيما يتعلق بأي من المنتجات والخدمات التي يقدمها بنك أبوظبي التجاري، حسبما يجرى تعديلها أو الإضافة إليها من حين لآخر؛	الأحكام والشروط
أي منتجات أو خدمات أو تسهيلات أو مزايا أو برامج مكافآت يقدمها مزود طرف ثالث ويسوق إليها البنك؛	عروض الأطراف الثالثة
الولايات المتحدة الأمريكية؛	الولايات المتحدة
ضريبة القيمة المضافة إلى جانب أي ضريبة مماثلة يتم فرضها من قبل أي سلطة ذات اختصاص من وقت لآخر؛	ضريبة القيمة المضافة
فيروس كمبيوتر و/أو أي رمز متحرك آخر أو جهاز برمجة يمكن استخدامه للوصول إلى أي برامج أو أجهزة أو بيانات أو أي ممتلكات أخرى أو تعديلها أو حذفها أو إلحاق ضرر بها أو إتلافها أو إلغاء تفعيلها أو التسبب في التوقف عن استخدامها.	فيروس
www.adcb.com، أو أي موقع إلكتروني آخر تم إنشاؤه و/أو تشغيله و/أو صيانته من قبل البنك، أو نيابة عنه، أو أي نطاق إلكتروني آخر يحدده البنك من وقت لآخر؛	موقعنا الإلكتروني
المعلومات والمواد (بما في ذلك النصوص والرسومات والروابط والأشياء الأخرى) المتاحة أو التي يمكن الوصول إليها عبر الموقع الإلكتروني.	معلومات الموقع الإلكتروني

